جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: حقوق
التخصص: قانون دولي عام

إعداد الطالب(ة):
طارق بوخالفة
طارق عزيز دراجي

يوم:2023/06/19

دور جامعة الدول العربية
(إنجازات، إخفاقات، تحديات)

لجنة المناقشة:

بلجبل عتيقة	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
مستاوي حفيظة	أ. مساعد. أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
شراد صوفيا	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2022 -2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمدللهالذيبنعمتهتتمالصالحاتحمداكماينبغيلجلالوجههوعظيمسلطانهنحمدهونشكرهكثيراعلىتوفيقهلنالإتمامهذاالعملالمتواضع.

يشرفناأننتقدمأولابالشكرالجزيلوبخالصعباراتالامتنانوالتقديرإلىالأستاذةالمشرفةالدكتورة**مستاويحفيظة**علىقبولهاالاشرافعلىهذاالعملوعلىماقدمتهلنامنتشجيعوتوجيهونصائحقيّمةنسألاللهسبحانهوتعالىأنتكونفيميزانحسناتها.

كمانتقدمبجزيلالشكروالعرفان**للأساتذةالأفاضل**الذينىدرسوناطيلةمشوارناالدراسي.

كمانتقدمبالشكرالمسبقلأعضاءلجنةالمناقشةعلىقبولهممناقشةهذهالمذكرةوإثرائهابأفكارهموأراءهم.

ونختمبالشكرإلىكلمنكانتلهبصمةعلىهذاالعملسواءمنقريبأوبعيد،وأسألاللهالعليالعظيمأنيجعلهذاالعملفيميزانحسناتناجميعا.

واللهوليالتوفيق

مـقدمـــة

تعد جامعة الدول العربية أول مبادرة جادة تم تنفيذها من العرب، وهي من أقدم المنظمات الإقليمية التي تم إنشاؤها تزامنا (في شهر مارس 1945) مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة، على المستوى الفعلي والرسمي لترجمة طموحهم القومي إلى تحقيق أمة واحدة على أرض الواقع، فقد نص ميثاقها على أنها تأسست إستجابة للرأي العام في الوطن العربي.وتضم هذه الجامعة البلدان العربية الموجودة في القارتين الآسيوية والإفريقية، لتوثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، وحفظ استقلال الدول الأعضاء، وضمان احترام سيادتها، وكذا العمل العربي المشترك في أدنى حدوده.

وقد برز دور جامعة الدول العربية تجاه العديد من الأحداث العربية والإقليمية، حيث تعاملت وما تزال مع القضايا من خلال الإنجازات والإخفاقات، وذلكفي ظل التحديات التي تواجه الدول العربية على الصعيد الداخلي والخارجي.

1. أهمية الموضوع:

وتبرز هذه الأهمية من زاويتين:

أ. الأهمية النظرية: تبرز أهمية الدراسة من ناحية الدور الذي تلعبه جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، والتحديات التي تواجهها، حيث ستفيد الباحثين لأخذ نظرة عامة حول دور جامعة الدول العربية بصفة عامة.

ب.الأهمية العملية:ستساعد دراستنا هذه الباحثين وكذالك صناع القرار؛إذ يمكنهم من خلال الاطلاع على الموضوع معرفةما يمكن القيام به من وسائل وآليات لمواجهة التحديات و مواجهة الإخفاقات التي تواجه جامعة الدول العربية حتى تقوم جامعة الدول العربية بدورها الرئيسي الذي تأسست من أجله.

2. أسباب اختيار الموضوع:

يحتاج هذا الموضوع لدراسات عميقة لكي نتمكن من فهم واقع جامعة الدول العربية، لذا فقد تنوعت الأسباب لتناول هذا الموضوع:

أ. الأسباب الذاتية: من بين الدوافع التي تم اختيار هذا الموضوع على أساسها أن الموضوع يتعلق بكياننا وهويتنا بإعتبارنا جزءا من الأمة العربية الإسلامية، ونطمح لحل القضايا العربية ومعرفة التحديات التي تواجه الأمة العربية، ومحاولة السيطرة عليها.

ب.الأسباب الموضوعية: تم اختيار هذا الموضوع أملا في التوصل إلى طرق للمحاولة في جعل جامعة الدول العربية أكثر توفيقا في حل النزاعات العربية و إدارة الدول العربية لتحقيق الأهداف التي تأسست من أجلهم هذه المنظمة.

3. طرح الإشكالية:

ما مدى فاعلية دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية في ظل التحديات التي تواجهها؟

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- عرض آلية عمل جامعة الدول العربية في معالجة مختلف القضايا العربية.
- تسليط الضوء على كيفية إدارة جامعة الدول العربية للأزمات العربية وحلها في ظل التحديات التي واجهتها.
- تقييم عمل جامعة الدول العربية على أرض الواقع من خلال إبراز منجزاتها (إيجابا) وعرض إخفاقاتها (سلبا) وأسباب ذلك.

5. الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من الدراسات السابقة، نذكر منها:

1. مذكرة ماجستير حول:**دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)**، للطالب: عماد عمر محمد عبد الكريم، تم مناقشتها بتاريخ: 11 أوت 2018، على مستوى جامعة الشرق الأوسط بالأردن.

وقد بحثت هذه الدراسة دور جامعة الدول العربية في حل القضايا التي واجهت العالم العربي في عهد وما بعد عهد ثورات الربيع العربي، وهدفت الدراسة إلى بيان تأثير السيادة في نجاح أو فشل دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات العربية، وإلى توضيح أهم التحديات التي واجهت جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية خلال الفترة (2011-2017). وقد خلصت إلىأن جامعة الدول العربية ليست سوى انعكاس لإرادة الأنظمة السياسية وحكامها، وليست انعكاسا لإرادة الشعوب بالمطلق.

2. مذكرة ماجستير حول: **جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**، للطالب: عصام بن نكاع، تم مناقشتها عام 2005، على مستوى جامعة الجزائر.

وفي هذه المذكرة تم تسليط الضوء على المسار التاريخي لبداية تبلور فكرة التكتلات العربية من أجل الوحدة، وذلك من أجل بحث فاعلية العمل العربي المشترك في بناء منظمة إقليمية عربية. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مشروع الوحدة العربية لم يكن فقط مع قيام جامعة الدول العربية، بل كانت هناك مبادرات عربية كثيرة في أشكال متعددة ساهمت كلها في تبلور النظام الإقليمي العربي.

6. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك أولا من خلال جمع المادة العلمية التي تساعد في الإحاطة بدورجامعة الدول العربية، ثم تحليل مختلف الوثائق القانونية ذات الصلة وتفسيرها وفهمها والتعليق عليها ومقارنتها وإبداء الرأي حولها، للخروج بالنتائج المرجوة من حيث رصد إنجازاتجامعة الدول العربية في مختلف المجالات وبحث أسباب إخفاقها، ومعرفة مختلف التحديات التي شكلت عائقا لنجاحها.

7. خطة الدراسة:

يتناول موضوع دراستنا دور جامعة الدول العربية (الإنجازات، الإخفاقات، التحديات)، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة تضمنت هذه الدراسة فصلين رئيسيين؛ تناول الفصل الأول **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية** من خلال دور جامعة الدول العربية في تحقيق التعاون الدولي العربي (المبحث الأول)، وذلك بالتركيز على أسس التعاون العربي في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربية (المطلب الأول)، ثم إبراز آثار هذا التعاون بمختلف أنواعه على صعيد الممارسة العملية (المطلب الثاني). وقد تطرق (المبحث الثاني) بنفس المنهجية، إلى دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربيةفي إطار أحكام الميثاق (المطلب الأول)، ثم في إطار الممارسة العملية (المطلب الثاني). بينما يستعرض (المبحث الثالث)، دور جامعة الدول العربية في تعزيز الأمن القومي من خلال الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء (المطلب الأول)، وكذا حفظ السلم والأمن العربيين(المطلب الثاني).

أما الفصل الثاني فقد تناول **التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية** من خلال تقسيمه إلى مبحثين؛ يتناول (الأول) واقع النظام الإقليمي العربي من حيث تأثيرات الضعف الأمني والاقتصادي للأنظمة العربية (المطلب الأول)، إضافة إلى التهديدات الإقليمية للأنظمة العربية (المطلب الثاني). بينما يتطرق (المبحث الثاني) لآفاق إصلاح جامعة الدول

العربية من خلال مختلف مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية (المطلب الأول)، وكذا متطلبات هذا الإصلاح ليعطي دفعا للجامعة (المطلب الثاني).

الفصل الأول: دور جامعة الدول العربية في إدارة القضايا العربية

المبحث الأول

دور جامعة الدول العربية في تحقيق التعاون العربي

تعتبر جامعة الدول العربية من المنظمات الدولية التي تتحدد لها اختصاصات مستقلةعن الدول الأعضاء،كما تتحدد لها أهداف عامة تدور حول تنسيق شؤون الدول الأعضاء وتحقيق التعاون بينهم في شتى المجالات[1].

تم تقسيم هذا المبحث لمطلبين اساسين الاول تمت الاشارة الى تحقيق التعاون العربي في إطار احكام ميثاق جامعة الدول العربية والثاني تحقيق التعاون العربي في إطار الممارسة العملية.

المطلب الأول

تحقيق التعاون العربي في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربية

تضمن ميثاق جامعة الدول العربية وما الحق به من وثائق الأهداف التي أراد واضعي الميثاق تحقيقها من وراء الجامعة العربية ومنها توثيق الصلات بين الدول العربية والحفاظ على استقلال الدول الأعضاء وتنسيق الخطط والسياسات بين الدول الأعضاء وتحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، ومن بين اهم هذه الأهداف نجد تحقيق التعاون العربي.

الفرع الأول: الصياغة القانونية لمبدأ التعاون الدولي في ميثاق جامعة الدول العربية

يمكن القول أنّ التعاون الدولي هو أحد تجليات التنظيم الدولي، أي أنّه يرتكز على الظاهرة الإيجابية للسياسة الدولية لاسيما إذا ما قلنا أنّ العلاقات الدولية تهتم بشكل أو بآخر بظاهرة الحرب والسلام، بالتالي يمكن القولأنّ التعاون الدولي يتمحور حول الجهود المبذولة

[1] نور حسين نايف حداد، **الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية**، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 1.

من قبل الوحدات المكونة للنظام الدولي، من دول ومنظمات، بهدف تعزيز القواسم المشتركة بينها لتحقيق المصالح المتبادلة[1].

وجامعة الدول العربية هي إحدى المنظمات الإقليمية التي أوجدت رابطة مؤسساتية بين الدول الأعضاء فيها، لتعزيز وتنسيق السياسات بين هذه الدول مع الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء واستقلالهاوقد كان للمكوّن الجغرافي والثقافي والتاريخي أساسًا في تشكيل هوية هذه المنظمة، بجانب الاعتبارات السياسية بطبيعة الحال، وفي الشق السياسي من عملها وخاصةً على الصعيد الدولي سعت جامعة الدول العربية إلى الالتحام مع الفضاء الإقليمي المحيط، بل وتجاوز ذلك، لنسج علاقات تعاون مع المنظمات المناظرة الدولية، وكذلك القوى الفاعلة على الساحة الدولية، لحشد الدعم للقضايا العربية وتحقيق المصالح العليا للأمة العربية[2].

وقد بدأت عملية تعزيز علاقات التعاون الجماعية العربية مع الأطراف الأجنبية بشكل أوضح ومتزايد مطلع الألفية، وذلك في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وتبلور نمط جديد من العلاقات الدولية قائم على تداخل المصالح وتقارب المسافات بين الدول والشعوب، ولم يقتصر تعزيز التعاون هنا على الجانب السياسي بل شمل خلق آليات وأطر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أنّه لم يكن هناك تواصل بين المنظمة والأطراف الأجنبية سوى خلال العقدين الأخيرين، لكن عجلة وآليات

[1] خالد الهباس، **جامعة الدول العربية و التعاون الدولي**، تاريخ النشر: 10 سبتمبر 2020، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2023، متاح على الرابط:-https://arabaffairsonline.com/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

[2] المرجع نفسه.

هذا التعاون تبلورت بشكلٍ واضحٍ في هذه الفترة خاصةً في ظل تزايد قوى العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول[1].

ويمكن تقسيم آليات التعاون التي أقامتها جامعة الدول العربية مع الأطراف الأجنبية من دول وتكتلات ومنظمات إلى التصنيفات التالية[2]:

أولا. اتفاقيات (التفاهم، التعاون) بين الأمانة العامة ووزارات الخارجية والجهات المناظرة في المنظمات الإقليمية والدولية:

والتي تتضمن إقامة مشاورات سياسية دورية بين كبار المسؤولين في الأمانة العامة ونظرائهم في وزارات الخارجية في هذه الدول، من أجل تبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز أطر التعاون المشترك، وهناك عشرات الاتفاقيات التي وضعت إطارًا للتعاون بين الأمانة العامة وهذه الأطراف، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الاتفاقيات التي تم توقيعها مع: (أستراليا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، باكستان، المجر، البرتغال، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا، قبرص، اسبانيا، إيطاليا، أوكرانيا، الاتحاد من أجل المتوسط، تشيلي، كوبا، الأكوادور، فنزويلا، الأرجنتين، الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة شنغهاي للتعاون، الأمم المتحدة).

ثانيا. منتديات التعاون العربي والحوارات الاستراتيجية:

وهي عبارة عن آليات للتعاون الجماعي بين الدول العربية مع بعض الدول الأجنبية والتي بموجبها تعقد اجتماعات على مستوى كبار المسئولين وعلى مستوى وزراء الخارجية بشكلٍ دوري بالتناوب بين الدول العربية وهذا الطرف الأجنبي أو ذاك.

[1] خالد الهباس، المرجع نفسه.

[2] خالد الهباس، المرجع نفسه.

ثالثا. آليات التعاون على مستوى القمة:

والتي بموجبها يعقد اجتماع دوري بين القادة العرب ونظرائهم من الدول الأجنبية وفق دورات انعقاد يتم الاتفاق عليها بين الجانبين، مثل: القمة العربية الأفريقية، القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية، القمة العربية الأوروبية، وأخيرًا تم الموافقة على عقد قمة عربيةصينية عام 2019.

الفرع الثاني: مجالات التعاون العربي المشترك في ميثاق جامعة الدول العربية

لا شك بأن جامعة الدول العربية قد تمكنت على امتداد تاريخها من القيام بعدد من الأدوار التي نصّ عليها ميثاقها، أو مواجهة التطورات والأحداث خلال مسيرتها، ومع التسليم بأنّ الجامعة العربية تتكون من دول ذات سيادة، وأن فاعلية دورها تظل مرهونة بقدرات دولها ومواقف حكوماتها تجاه الجامعة ونشاطاتها، ومواقفها الفعلية وليست المعلنة، فالجامعة تمثل مرآة عاكسة لطبيعة العلاقات السياسية العربية البينية بأنماطها الصراعية والتعاونية،وتطويرها نحو الأفضل لمواكبة المستقبلالمرهون بالإرادة السياسية للدول الأعضاء[1].

أولا. دور جامعة الدول العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك:

تضمنت المادة (2) من ميثاق جامعة الدول العربية مجموعة من البنود أشارت معظمها إلى تعزيز التواصل بين دول الأعضاء فيها من ناحية إدارة خططها السياسية بهدف التعاون بينها وللحفاظ على سيادة هذه الدول و مراجعة أحوال البلاد العربية و مصالحها

[1] على صالح موسي، "**دور جامعة الدول العربية في المجالات (الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية)**"، تاريخ النشر: 8 سبتمبر 2020، تاريخ الاطلاع: 07 ماي 2023، متاح على الرابط:
https://arabaffairsonline.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/

ومعنى ذلك أن الجامعة العربية اهتمت بالجانب السياسي أكثر من الجانب الاقتصادي، حيث أن نفس المادة تضمنت أهداف اقتصادية لا تتجاوز فكرة تعزيز التعاون بحسب نظم كل دولة، ولعل من أسباب ذلك هو ارتباطات الدول الأعضاء بالتجمعات النقدية (المنطقة الإسترلينية وكتلة الفرنك الفرنسي). وظهر محور اهتمام الجامعة بعقد اللّجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية أول اجتماع لها في شهر جويلية1945م، وكان أول قراراتها إقامة مؤسسة مالية لإنقاذ أراضِ فلسطين ودرس الوسائل الكفيلة لتحسين المستوى الاجتماعي فيها[1].

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

استطاعت الجامعة العربية تطوير فعاليات اقتصادية بحيث أنشأت مؤسسات عربية تدفع بعجلة التكامل الاقتصادي خطوات إلى الأمام لتلبية طموح وحلم العرب في إقامة الوحدة الاقتصادية العربية، وقد اتخذت اللّجنة السياسية لجامعة الدول العربيةفي اجتماعها المنعقد في دمشق بتاريخ 22 ماي 1956 قرارًا بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وكانت الغاية منها تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلاؤم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها وتوفير رفاهية بلادها، ووافق عليها المجلس الاقتصادي بموجب القرار رقم (85) بتاريخ: 2 جوان 1957.[2]

بعد أن اتسع نطاق تشكيل المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية وتداخلت الاختصاصات لهذه الأجهزة، كان لابد من تنظيم عملها وتقييم دورها، لذلك قرر مجلس الجامعة في عام 1974 إنشاء لجنة التنسيق بين الجامعة والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية وكذلك تشكيل لجنة من كبار الخبراء العرب بتاريخ: 21

[1] على صالح موسي، المرجع نفسه.

[2] على صالح موسي، المرجع نفسه.

أكتوبر1975، وقد توصلت اللّجنة إلى النظام الذي تسير عليه هذه المنظمات ليحقق الحد الأدنى المطلوب من العمل المشتركبسبب عدم وجود هيئة رئيسية مركزية ترسم السياسة العامة وتخطط للعمل المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتحديد أهدافه وأولوياته وآلياته.[1]

2- عقد التنمية العربية المشتركة:

نتج على القمة التي انعقدت بالقاهرة عام 1996 تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووضع المجلس بالفعل برنامج تنفيذي لإنشاءالمنطقة على مدار عشر سنوات تبدأ في 1جانفي 1998، ودخلت بتاريخ 1جانفي2005 مرحلتها النهائية، وأصبحت كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول أعضاء الجامعة عند المستوى الصفري[2].

3- القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية:

في جانفي2009 كان لدولة الكويت شرف انعقاد أول مؤتمر قمة عربية اقتصادية و تنموية و اجتماعية و الذي أكدت قراراته على تنمية المجتمعات العربية، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها من منطلق فكر اقتصادي وتنموي عربي عصري وجديد،وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة، وتدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات، والمشروعات الاجتماعية، والإصلاح البيئي بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي والربط البري وبرامج الأمن المائي والغذائي والاتحاد الجمركي العربي، فضلًا عن الإعلان عن مبادرة أمير الكويت بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بهدف تحقيق التكامل العربي،ونجحت القمة بتوحيد الرؤى حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية

[1] على صالح موسي، المرجع نفسه.

[2] على صالح موسي، المرجع نفسه.

العالمية[1]. أما القمة الثانية التي عقدت بشرم الشيخ في جانفي 2011مشروعات الربط البحري بين الدول العربية، وربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي، لدعم مشروعات البنية الأساسية والاستثمار في التنمية البشرية وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية،علاوة على تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمشاريع العربية لدعم صمود القدس، وأما القمة الثالثة التي عقدت في جوان 2013 مبادرة خادم الحرمين الشريفينالملك عبد الله بن عبد العزيزالداعية إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة، فقد اعتمدت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية، بينما أقرت القمة الرابعة والتي عقدت بمدينة "بيروت"في 20 جانفي 2019 أهمية إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون تنفيذ القرارات السابقة، ودعت إلى تبني سياسات استباقية لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة، ووضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد[2].

ثانيا. دور جامعة الدول العربية في العمل الثقافي العربي المشترك:

بمجرد إنشاء الجامعة العربية بادرت الدول العربية إلى إعلان "المعاهدة الثقافية فيما بين أعضاء جامعة الدول العربية" في 27 نوفمبر 1945،وهي أول وثيقة تضامنية تعاقدية، تنال موافقة الدول الأعضاء حولها، نظرًا لما للعامل الثقافي من مكانة في تكوين الوعي العربي العام. وأكدت الدول الأعضاء في ديباجة المعاهدة أن القصد منها هو زيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي لشعوبها، وحددت التوجهات الأساسية للعمل الوحدوي في مضماري التربية والثقافة لإكساب إنشاء الجامعة العربية بعدًا حضاريًا غرضه تنشئة جيل عربي موحد الفكر والعقيدة ومستنير ومدرك لأهداف أمته، وكان من نتائج المعاهدة إنشاء عدة أجهزة وذلك تنفيذًا للمادة

[1]على صالح موسي، المرجع نفسه.

[2] على صالح موسي، مرجع نفسه.

الرابعة من ميثاق الجامعة ومنها اللّجنة الثقافية،والتي بدأت نشاطها عام 1946، و تكونت من ممثلين عن الدول العربية وتعمل تحت إشراف مجلس الجامعة، كما تم إنشاء الإدارة الثقافية في الأمانة العامة، لتنسيق العمل بين الأجهزة الثقافية المختلفة في الدول العربية[1].

1-التعاون العربي في مجال التربية والتعليم:

وافق مجلس الجامعة بتاريخ21 ماي 1964 على "ميثاق الوحدة الثقافية العربية"و"ميثاق المعلم العربي"، و" دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم". وأكدت الدول الأعضاء في نص ميثاق الوحدة الثقافيةأنّه جاء استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية، وإيمانا بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية، وبأنّ الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطبيعي في مجال الحضارة الإنسانية والسلام العالمي المبني على أسس العدل والحرية والمساواة و في عام 1947 م دعت الأمانة العامة لعقد المؤتمر الثقافي العربي الأول فيلبنان، وتم فيه تحديد الأسس العامة للمناهج الدراسية للثقافة العربية القومية (التربية الوطنية والقومية، التاريخ، الجغرافيا، واللغة العربية)، حيث أقر مجلس الجامعة إنشاء معهد إحياء المخطوطات العربية وتم تطوير المعهد باقتراح من الأمانة العامة ووافق مجلس الجامعة عليه في جافني 1956[2].

ولمواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا تم عام 1969 إنشاء قسم العلوم والتكنولوجيا يتبع مكتب الأمين العام للجامعة مباشرة، وظلّ يعمل بهذه الصفة إلى سبتمبر 1972 ثم ضم لاحقًا إلى إدارة العلوم في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وفي: 23 سبتمبر 1953 أقر مجلس الجامعة إنشاء معهد البحوث والدراسات العربية وبدأ العمل به فعليًا في الأول من نوفمبر 1953 بافتتاح الدراسة وشمل تخصصاته (الآداب، اللغات،

[1] على صالح موسي، المرجع نفسه.

[2] على صالح موسي، المرجع نفسه.

التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، الدراسات الاجتماعية،والقانونية الدولية) و بدعوة من الجامعة عقد المؤتمر الأوللوزراء المعارف والتربية والتعليم في "القاهرة" عام 1953، وأوصى بتأليف كتب موحدة تتضمن عددًا من الموضوعات المطلوب تدريسها عربيًا، كما أوصى بتحديد مدة التعليم الابتدائي بست سنواتٍ، وأن يكون مجمل المرحلتين الأولى والثانية اثنتي عشرة سنة، وأقر المؤتمر الثاني لوزراء التربية ببغداد عام 1964 "ميثاق الوحدة الثقافية العربية" وصادق على دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتتولى مسؤولية الإدارة الثقافية في الجامعة العربية وفي نفس العام تم تأسيس معهد المخطوطات الذي كان ملحقا بالإدارة الثقافية في الأمانة العامة وهو مركز علمي يستفيد منه العلماء والباحثون والمحققون في المخطوطات[1].

2-المجالالثقافي والسياحي:

أظهرت الحاجة إلى أهمية العمل المشترك بين وزراء الثقافة ووزراء السياحة في قضايا إحياء التراث وتوظيفه في تعزيز الهوية الثقافية العربية، حيث شهدت مدينة الإسكندرية يوم 11ديسمبر 2018 عقد أعمال الاجتماع المشترك الأول لوزراء الثقافة والسياحة في الدول العربية، وذلك بالتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، حيث رأت الجامعة أن عقد المؤتمر يأتي رغبة لحكومات الدول العربية في إحياء تراثها، وتوظيفه بما يخدم تأكيد جهودها لتعزيز الهوية الثقافية العربية وتعريف دول العالم بها[2].

وانعقد المؤتمر المشترك الثاني بتونس في 16 أكتوبر 2019، واعتمد مبادرة تونس لرقمنه التراث السياحي "تثمين وتعليم واستثمار"، وأكد على أهمية التكامل بينالسياحة والتراث الحضاري والثقافي في الوطن العربي. واتخذ عددًا من القرارات بشأن تنفيذ مبادرة التكامل

[1] على صالح موسي، المرجع نفسه.

[2] على صالح موسي،المرجع نفسه.

بينالسياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية، وصيانة المواقع والمعالم التاريخيةوالأثريةوإيجاد السبل لتمويلها، بالإضافة إلى السياحةالمتحفية بالوطن العربي[1].

3- مجال الآثار والتراث الحضاري:

نظمت جامعة الدول العربية أول مؤتمر للآثار والتراث الحضاري سنة 1947، لبحث سبل إعطاء التراث الثقافي المكانة الجوهرية التي يستحقها في مسيرة التنمية، باعتباره رافدًا أساسيًا من روافد التطور وركيزة هامة، من اجل ترسيخ الهوية العربية والإسلامية لدى النّاشئة. ومنذ عام 1971 كان التوجه إلى عقد دورة كل سنتين، يشارك فيها عددًا من ممثلي الدول العربية الأعضاء من المسؤولين عن الشأن التراثي، وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية والجمعيات الفاعلة في هذا المجال لتبادل الآراء والخبرات من خلال الجلسات العامّة والورشات العلمية، وتم تنظيم أخر المؤتمرات بالمملكة الأردنية الهاشمية، وهي الدورة (23) المنعقدة خلال الفترة: 18-20 أبريل 2018، لمناقشة التقنيات الحديثة في برامج ومشاريع التعريف بالممتلكات الثقافية في الوطن العربي والتوعية بضرورة الحفاظ عليها[2].

المطلب الثاني

تحقيق التعاون العربي في إطار الممارسة العملية

تنص المادة (2) من ميثاق الجامعة العربية على أن الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها، ووفقا للميثاق فإن الجامعة هي منظمة تقوم على التعاون بين الدول العربية الأعضاء وهي أداة لتحقيق التعاون وجمع الشمل.

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية 1945_1985: دراسة تاريخية سياسية**، د.د.ن، ط1، بيروت، 1986، ص 90.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 93.

الفرع الأول: تحقيق التعاون العربي في المجال الاقتصادي والاجتماعي

لقد استقل المجلس الاقتصادي الذي كان يتكون من وزراء الاقتصاد العرب عن اتفاقية الدفاع المشترك بتوصية في دورته الخامسة، وصادق مجلس الجامعة على هذه التوصية سنة 1959، بحيث أنه صار من الممكن لدول عربية غير منظمة لمعاهدة الدفاع المشترك أن تنظم إلى المجلس الاقتصادي[1].

وقد حقق المجلس الاقتصادي عدة إنجازات على المستوى التنظيمي والتخطيطي، ففي سنة 1954 تم إبرام اتفاقيتين في إطار الجامعة الأولى لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والثانية لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال[2].

وفي سنة 1959 قرر المجلس تشكيل مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية، وبدأ المجلس المؤقت بعرض قراراته كافة على المجلس الاقتصادي لحين دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك ما تم سنة 1964[3].وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة، ما يأتي[4]:

1. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
2. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
3. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
4. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
5. حقوق التملك والإيصاء والإرث.

---

[1] مجدي حماد، **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**، المطابع السياسية، ط2، الكويت، 2007، ص 204.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 83.

[3] عبد الحسن زلزلة، **الدور الإقتصادي للجامعة العربية: جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1983، ص 214.

[4] الحاج حنيش، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 70.

وبعد وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية حيز التطبيق بنحو ثلاثة أشهر قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة بتاريخ 13 أوت 1964 وهذا ما عرف بالقرار رقم 17[1].

ومن أهم المبادئ التي جاء بها القرار رقم 17 وفقا لسجلات الجامعة العربية هي ما يلي: ضبط المصطلحات الواردة بالقرارات الواردة بالقرار، الإشارة إلى أسس المبادلات التجارية البينية التي تخضع لما جاء المواد اللاحقة، تثبيت القيود وعدم زيادة أي منهما بين الدول المتعاقد، إلغاء رسم التصديق الجمركي على المنتجات موضوع التبادل البيني، وكذا منح الدعم للصادرات التي لها انتاج محلي مماثل للدورة المستوردة.

أما في فترة السبعينات فقد شهدت تزايد في الاهتمام بالتعاون الاقتصادي ولاسيما في الحقل المالي، فخلال هذه الفترة أنشئت ست منظمات عربية متخصصة هي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأكاديمية العربية للنقل البحري، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، صندوق النقد العربي والمنظمة العربية للسياحة[2].

الفرع الثاني: تحقيق التعاون العربي في المجال الثقافي

يعتبر التعاون في المجال الثقافي والتربوي من أهم المبادئ التي جاءت بها الجامعة العربية بل سعت إلى أكثر من ذلك بحيث كان هدفها التوحيد التربوي الثقافي؛ فقد أكدت المادة الثانية من الميثاق على أن من أغراض تعاون الدول المشتركة هو شؤون الثقافة، وهذا ما يدل على أن التعاون الثقافي كان من أهم المبادئ التي جاءت بها الجامعة.

ومن بين إنجازات الجامعة في المجال الوحدوي هو ابرام أول معاهدة ثقافية سنة 1945، والتي نصت المادة الأولى منها على أن: تتفق دول الجامعة العربي على أن تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية. كما

[1] الحاج حنيش، المرجع نفسه، ص 71 ص 72.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 89.

فصلت هذه المعاهدة في النقاط المختلفة التي تمس هذه المعاهدة من خلال المواد الموالية، والتي تمثلت في تبادل الطلبة والتلاميذ، تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البدان العربية، انشاء المعاهد العلمية والتعليمية، احياء التراث الفكري، مسايرة الحركة الفكرية العالمية[1].

رغم أن دور جامعة الدول العربية في مجال التعاون الثقافي هو أكثر أدوارها نجاحا في النظام الاقليمي العربي، ورغم أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قامت بجهد واضح في التناول الجدي لمشكلات الثقافة والتربية، إلا أن نشاطات المنظمة لم تكن بمستوى الآمال المنشودة والأهداف المرسومة في المواثيق من توحيد وتكامل في القضايا الأساسية تمكينا للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن عمل الجامعة في مجال التوحيد الثقافي يتناول مجالات محددة كالتشريع، التنسيق، التعاون وتبادل الخبرات ويعمل في هذا القطاع أكثر من منظمة عربية إلى جانب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بحيث تقوم قطاعات متخصصة مثل اتحاد الإذاعات العربية، المجلس الوزاري لوزراء الاعلام العرب وأمانته الفنية في الأمانة العامة للجامعة وكذا اتحاد الكتاب العرب واتحاد الصحفيين ونقابات الفنانين وغيرها[3].

[1] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع نفسه، ص91.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 95.

[3] عبد الحسن زلزلة، مرجع سابق، ص 293.

المبحث الثاني

دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية

إن جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمه تعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسقخططها السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل حفظ استقلال الدول الأعضاء، واحترام سيادتها، وتسوية النزاعات القائمة بين الدول العربية حفاظا على الوحدة العربية، وسنتحدث عن دور الجامعة في تسوية النزاعات من خلال تقسيمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ تسوية النزاعات العربية في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربية (المطلب الاول)، وتسوية النزاعات العربية في إطار الممارسة العملية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تسوية النزاعات العربية في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربية

نصت المادتان الخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة على تحريم اللجوء إلى استعمالالقوة لفض المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، كما ألزمت الدول الأعضاء بضرورة الالتجاء إلى مجلس الجامعة لفض المنازعات بالطرق السلمية،وتعددت النصوص الواردة في وثائق الجامعة التي تحرم اللجوء إلى استعمال القوة في تسويةالمنازعات بين الدول الأعضاء[1].

الفرع الأول: الصياغة القانونية لمبدأ تسوية النزاعات في ميثاق جامعة الدول العربية

على النقيض من ميثاق الدول الأمريكية (ميثاق بوغوتا) لعام 1948 وبروتوكول القاهرة الملحق بميثاق الوحدة الافريقية لعام 1963، لا يحتوي ميثاق جامعة الدول العربية

[1] زليخة بلهادي، **النظام القانوني لجامعة الدول العربية**، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الدولي والعلاقات العامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص114.

نصوصا مفصلة تعالج طرق حل المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا، والمادة الخامسة هي النص الوحيد الذي يعالج مسألة تسوية النزاعات بحيث تنص على أن: ((**لا يجوز الالتجاء إلى القوة** لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذًا وملزماً. وفى هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء))[1].

ويتبين من هنا أن الصياغة القانونية لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية، جاءت عامة ومقتضبة للغاية وتجنب التفصيل كما يجب، وبعبارة أخرى فإن الحرص على التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات لم يؤد إلى الاهتمام به على النحو المطلوب والمناسب، وسبب هذه العمومية وعدم التفصيل، فضلا عما يكتف النص منغموض وصف نظام الجامعة العربية الخاص بالتسوية بأنه نظام تقليدي وأنه يعجز عن تقديم ميكانيزمات فعالة تكفل التوصل إلى تسوية سليمة[2].

الفرع الثاني: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات العربية

اقرت جامعة الدول العربية في ميثاقها بصيغة صريحة وذلك في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية، عدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين الدولتين أو أكثر من دول الجامعة، ومن خلال هذا الطرح يتضح لنا وبشكل مباشر أن الأليات المنصوص عليها في ميثاق الجامعة تشير الى التسوية السلمية البينة العربية.

أولا. الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الدول العربية:

[1] زوليخةبلهادي، المرجع نفسه، ص 114.

[2] زوليخةبلهادي، المرجع نفسه، ص 114.

لقد حرص ميثاق جامعة الدول العربية على التأكيد على مبدا التسوية السلمية للمنازعات باعتباره أحد المبادئ الأساسية التي يتعين أن تحكم العلاقات بين الدول العربية، وكان الهدف من هذا الميثاق هو نبذ كراهية الحروب التي تلجأ إلى القوة في تسوية النزاعات والخلافات بين هذه الدول، كما اضافت المادة الخامسة من الميثاق أن المجلس يتوسط في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء[1].

ومن خلال ذلك يمكن القول أن الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الدول العربية تكمن في الوساطة والتحكيم.

1-الوساطة:

ذكر الميثاق مسألة الوساطة من خلال ربطها بالخلافات التي يمكن أن تتطور إلى صراع مسلح يؤدي إلى وقوع حرب بين الأطراف المتنازعة. ومن خلال ذلك نجد أن هذه الأخيرة اشترطت أن تكون الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية مقتصرة على الخلافات التي يخشى منها وقوع حرب بين دولتين. غير أنه يفترض أن تكون وظيفة جامعة الدول وظيفة وقائية تحول دون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى أي خلاف مهما كانت درجته ناهيك على أن الوساطة التي تحدث عنها الميثاق تتسم بسمة أساسية وهي خلق المناخ المناسب للتفاهم بين رؤساء بلدان الأطراف المتنازعة حتى وان لم يكن الهدف من الاجتماع هو تسوية النزاع[2].

ومن بين النقائص التي تخص مسألة الوساطة في الجامعة العربية هي أنه لم ينشئ جهازا خاصا للاضطلاع بهذه المسألة، حيث أنه وفقا للمادة (19) عهد بذلك لمحكمة العدل العربية، وهذا ما يعود إلى العمومية المفرطة التي يتصف بها نظام التسوية السلمية

[1] احمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 80.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 81.

للمنازعات، فضلا على أن الميثاق لا يحتوي على نصوص مفصلة تعالج طرق حل المنازعات[1].

وقد علق (عبد الحميد بدوي) أحد صاغة الميثاق سنة 1945، على أن احتمالات النزاع بين أمم شقيقة نادرة، وان وجدت فالالتجاء إلى القوة هو في حد ذاته كفالة أساسية لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية[2].

وفي الأخير يمكن القول أن الوساطة تعتبر وسيلة دبلوماسية وسياسية يتطلب نجاحها العديد من الاعتبارات أهمها: موقف الأطراف المتنازعة ورغبتها في تدخل الجامعة، طبيعة النزاع ودرجة خطورته وكذا التأثيرات الخارجية وغيرها[3].

2-التحكيم:

تعرف المادة (37) من اتفاقية لاهاي لعام 1907 الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية للتحكيم الدولي بأنه: تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس احترام القانون، وأن الرجوع إلى التحكيم يتضمن تعهدا بالخضوع للحكم بحسن النية. كماعرفه الفقه الدولي بأنه يرمي إلى تسوية المنازعات الناشئة بين الدول، بواسطة قضاة تختارهم على أساس احترام الحق، أو أنه الفصل في المنازعات بين الدول عن طريق قضاة من اختيار الدول المتنازعة وفقا لأحكام القانون[4].

وقد تبين من المادة (5) من ميثاق الجامعة أنه في حالة وقوع نزاع بين دولتين من الدول الأعضاء أو أكثر ولجأ المتنازعون إلى مجلس الجامعة فيجب على المجلس الفصل

---

[1] زوليخةبلهادي، مرجع سابق، ص 116.

[2] صالح جواد الكاظم، **دور جامعة الدول العربي في حل المنازعات العربية**، بحث مقدم في ندوة مركز البحوث التابع لأكاديمية لاهاي للقانون الدولي، 1974، ص 250.

[3] عبد الحق الذهبي، "**وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية**"، تاريخ النشر:19 جانفي 2006، تاريخ الاطلاع: 16 مارس 2023،متاح على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=55134

[4] عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص 113.

في النزاع بقرار يصدر عنه بأغلبية الأصوات ويكون القرار ملزما ونافذا، غير أن الدول المتنازعة مستثناة من الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته[1].

ومن هنا يتضح جليا أن وسيلة التحكيم تعتبر وسيلة اختيارية وليست أمرا اجباريا بحيث أن هذه المسألة تظل مرهونة برغبة وإرادة الأطراف المتنازعة، أي أنه لا يحق لها القيام بمهمة التحكيم بدون رضا الأطراف المعنية بالنزاع. كما يتضح أن ميثاق الجامعة قد حصر اختصاص مجلس الجامعة كسلطة تحكيم في أضيق الحدود الممكنة، فهو لا يختص بالنظر في المنازعات المتعلقة باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ما يجعله واقفا عند حد المنازعات ذات الأهمية القانونية[2].

ويمكن القول أن النزاع الوحيد الذي تم اللجوء فيه إلى التحكيم هو النزاع السوري اللبناني سنة 1949، ولكن جرى هذا خارج نطاق الجامعة حيث أن لبنان اعترضت على ادراج أية إشارة إلى ميثاق الجامعة في وثقة الحكم[3].

ثانيا. الوسائل المنصوص عليها في الوثائق الملحقة بالميثاق:

على الرغم من كثرة وتنوع القيود القانونية الواردة على حركة الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات إلا أنها استطاعت من خلال الخبرة والممارسة أن تطور في بعض جوانب نظامها المعني بهذا المجال، وقد كانت هذه التطورات ضرورية خاصة في ظل ظهور منظمات إقليمية جديدة أصبحت تزاحم جامعة الدول العربية.

ومن بين هذه الوسائل يمكن أن نذكر ما يلي[4]:

1-تسوية النزاعات في ظل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي:

[1] زوليخةبلهادي، مرجع سابق، ص 106.

[2] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 209.

[3] صالح جواد الكاظم، مرجع سابق، ص 251.

[4] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 207.

تؤكد المادة الأولى من المعاهدة على حرص الدول المتعاقدة على دوام الأمن والسلام واستقرارها، وعزمها على فض جميع منازعاتها بالطرق السلمية، سواء في علاقتها المتبادلة فيما بينها أو علاقتها مع الدول الأخرى[1].

ومنه يمكن اعتبار معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بمثابة إنجاز لا يستهان به بالنسبة لجامعة الدول العربية، خاصة بالنسبة للنتائج التي ترتبت على إبرام هذه المعاهدة و من أهمها إنشاء قيادة عسكرية موحدة ودائمة تضم ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة، لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وهذه الهيئة لم تظهر إلا في عام 1964 في أعقاب مؤتمر القمة العربي الأول، حيث وافق ملوك ورؤساء الدول العربية على إنشاء قيادة عربية واحدة تحمي المشروعات العربية، على أن تشترك الدول العربية في نفقات هذه القيادة[2].

2-مجلس السلم والأمن العربي:

تقرر انشاء مجلس للسلم والأمن العربي في قمة الخرطوم بموجب القرار رقم (331) بتاريخ 29 مارس 2006، ليعمل كآلية للوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها، وتقديم توصيات إلى مجلس الجامعة بشأن التطورات التي تمس الأمن القومي العربي، وتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر وبذل المساعي الدبلوماسية بما في ذلك الوساطة والمصالحة والتوفيق وتنقية الأجواء وإزالة أسباب التوتر لمنع أي نزاعات مستقبلية، وتشكيل قوات حفظ سلام عربية[3].

[1] مجدي حماد، المرجع نفسه، ص 208.

[2] عبد القادر نابي، **دور جامعة الدول العربي في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: القانون العام، جامعةتلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 129.

[3] عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص 134.

ويتضح من خلال المادتين (2) و(3) من القرار رقم (331) لسنة 2008 بشأن النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي أنه: ينشأ مجلس السلم والأمن العربي تحت إشراف مجلس الجامعة، ويحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، كما يهدف المجلس إلىالوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية، وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها[1]

ويمكن القول أنإنشاء هذا المجلس جاء في وقت متأخر نسبيالكون العديد من الدول العربية اليوم أصبحت مهددة في كيانها كدولة وشعب وسيادة، والوضع العراقي اليوم وسوريا على ما يبدو مستقبلا إن لم تتغير الظروف خير مثال في هذا امجال، لكن هذا لا يلغي أهمية قيام هذا المجلس وبالأخص في الوقت الحاضر نظرا لخطورة الأوضاع العربية بشكل عام، فهو من البداية مطالب بالاستجابة الفورية لأحداث الساعة[2].

3-آلية الجامعة العربية للوقاية من المنازعات:

شهد نظام التسوية السلمية للمنازعات تطورا حقيقيا وملموسا بالنسبة إلى آليات ووسائل التسوية السلمية للمنازعات، فقد تعرض ميثاق الجامعة إلى العديد من محاولات التطوير المباشرة وحتى إلى محاولات التجاوز قصد بناء الدولة الوحدوية العربية. وفي هذا الصددعرفت جامعة الدول العربية تقدما ملحوظا باستحداثها لآلية الوقاية من النزاعات، حيث جاءت هذه الآلية في أعقاب حملة من التوصيات للجنة القانونية الدائمة ولجنة الشؤون السياسية، و ذلك بناء على مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية تحت رقم (295)بتاريخ: 26 مارس ،2000 التي جاءت تنفيذا لقرار مؤتمر القمة غير العادي رقم (196) بتاريخ 23 جوان 1996 القاضي بالموافقة من حيث المبدأ على إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات، وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية وتنفيذا لقراراته السابقة وآخرها القرار رقم (5852) الصادر بتاريخ: 18 مارس 1999، حيث قرر مجلس

[1] عبد القادر نابي، مرجع نفسه، ص 134.

[2] عبد القادر نابي، المرجع نفسه، ص 135.

الجامعة بالموافقة على هذه الآلية، في القرار رقم (5962) في دورته العادية بتاريخ: 28 مارس 2002 [1].

وقد جاءت هذه الآلية متطابقة مع النصوص القانونية السابقة والمتمثلة في ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما جاءت هذه الآلية وفقا لما نص عليه قرار إنشائها تدعيما للجهود الرامية إلى تدعيم دور الجامعة الدول العربية في تحقيق الأمن والمعلم والاستقرار الإقليمي العربي[2].

4-دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية ودورها في تسوية المنازعات العربية:

إن الاجتماعات الدورية لرؤساء الدول والحكومات العربية لها فائدتها في التسوية السِّلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية؛ لأن في ذلك فرصة للقاء الزعماء والقيادات العربية، ويعني حضور الأطراف المتنازعة جلسات مؤتمر القمة أنه قد تتاح الفرصة المناسبة للمساعدة عن طريق طرف ثالث له استعداد لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، حيث إن مناخ عقد مؤتمرات القمة قد تتهيأ فيه الفرصة المباشرة للدبلوماسية الشخصية لرؤساء الدول؛ لذلك نجد أن لمؤتمر القمة دوره الفاعل في التسوية السِّلمية للمنازعات، خاصة إذا كان طرفا النزاع حاضرين في المؤتمر[3].

وقد لعبت اجتماعات القمة دورا في تسوية المنازعات من خلال صورتين: الأولى أن تخلق اجتماعات القمة المناخ المناسب للتفاهم بين رؤساء بلدان الأطراف المتنازعة حتى وان لم يكن الهدف من الاجتماع هو تسوية النزاع، وعلى سبيل المثال، فقد مهد اجتماع القمة العربية الأول عام 1964 إلى لقاء مصري-سعودي لتسوية الأزمة اليمنية، ولقاء جزائري مغربي لتسوية الأزمة بين البلدين، أما الصورة الثانية فهي اجتماع ملوك ورؤساء البلدان

1

[2] عبد القادر نابي، المرجع نفسه، ص 130.

[3] عبد المنعم الحر، "**التسوية السِّلمية للنزاعات المسلحة في إطار ميثاق جامعة الدول العربية**"، تاريخ النشر: 13 جانفي 2014، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2023، متاح على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395579

العربية في إطار الجامعة من أجل تسوية نزاع عربي، ومن أمثلة هذه الصورة اجتماع القمة العربي في أكتوبر 1976 للنظر في الحرب الأهلية في لبنان، وهو الاجتماع الذي أسفر عن وضع التشكيل النهائي لقوات الردع العربية في لبنان[1].

ثالثا. الوسائل السلمية المستحدثة:

ان التطورات الحادثة في العلاقات العربية خلال السنوات التالية على إنشاء الجامعة، وكذا الخبرة الدولية في صدد التسوية السلمية للمنازعات، قد أدت بمجلس الجامعة على أن يستحدث وسائل جديدة للتسوية السلمية للمنازعات العربية، بحيث أنه لجأ إلى أسلوب المساعي الحميدة والتوفيق أو المصالحة[2].

1- المساعي الحميدة:

تعتبر المساعي الحميدة من الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بين الدول، وقد نصت المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة على اعتبارها العنصر الثاني بعد المفاوضات يمكن اللجوء إليها لحل أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن[3].

ويعمل القائم بالمساعي الحميدة على تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع والحد من التوتر بينهما، لتهيئة الظروف المناسبة للإقناع بالوصول إلى المفاوضات المباشرة أو استئنافها في حالة توقفها دون أن يشترك في المفاوضات بصورة مباشرة وليس له أن يقدم اقتراحات أو حلول لتسوية النزاع ومهمته تنحصر في إبداء النصح وتوفير قنوات الاتصال بين طرفي النزاع[4].

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 81.

[2] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 213.

[3] مصطفي علي أمحمد المجذوب، **دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر**، مذكرة ماجستير في الشريعة والقانون، تخصص: شريعة وقانون، جامعة مولانا مالك إبراهيم، جمهورية أندونيسيا، 2014-2015، ص 47.

[4] زوليخةبلهادي، مرجع سابق، ص 108.

ومثال ذلك النزاع المصري السوداني سنة 1957، أين طلبت الحكومة السودانية من الجامعة بذل مساعيها الحميدة لحل النزاع، وكذا النزاع بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة في 1961 في أعقاب حدوث الانفصال.

2- التوفيق أو المصالحة:

يصنف التوفيق كوسيلة سلمية حديثة لحل المنازعات الدولية بمعناه المعاصر ويعتبر إجراءا حديثا، وقد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بوضوح في المادة (33) باعتباره أحد الوسائل التقليدية لحل المنازعات الدولية سلميا بين الأطراف المتنازعة وذلك اعترافا بفائدة اللجوء إلى استخدام لجان التوفيق[1].

وتعتبر لجان التوفيق وسيلة اختيارية ويقصد بها عرض النزاع على لجنة دولية تتولى مهمة الاتصال بطرفي النزاع لتقريب وجهات النظر بينهما وتقديم المقترحات التوفيقية المناسبة، ويكون تأليف لجان التوفيق دائما من عدد فردي، وقد شكل مجلس الجامعة لجان توفيق للنظر في بعض النزاعات منها لجنة التوفيق التي أرسلتها الجامعة العربية إلى اليمن عام 1954 للتوفيق بين الأطراف المتنازعة[2].

3-تقصي الحقائق:

ولجان التحقيق هي أن يعهد إلى لجنة معينة، أو هيئة أو شخص ذي مكانة دولية، للبحث في وقائع قضية ما، من أجل تثبيت وقائع الأحداث وتدقيقها وتقديم تقرير مفصل عنها بنزاهةوحيادية ليساعد ذلك في تحديد الجهة المسؤولة عن سبب النزاع[3].

وفي نطاق الجامعة لم يرد نص يشير إلى لجان التحقيق كوسيلة لتسوية النزاعات، غير أن الممارسات العملية لجأت الجامعة إلى تشكيل العديد من لجان التحقيق في نزاعات

[1] مصطفي علي أمحمد المجذوب، مرجع سابق، ص 58.

[2] زوليخةبلهادي، مرجع سابق، ص 109.

[3] نور حسين نايف حداد،مرجع سابق، ص 30.

عربية، مثل ارسال لجان تقصي الحقائق في أزمة اليمن سنة 1948، وكذا في النزاع الداخلي في اليمن بعد قيام الثورة اليمنية سنة 1962[1].

كما اعتمد المجلس أسلوب الفصل بين الأطراف المتنازعة من خلال إرسال قوات عربية مشتركة، وقد حدث ذلك مرتين في تاريخ الجامعة: الأولى كانت أثناء النزاع العراقي الكويتي سنة 1961، حيث عرفت القوات التي أرسلت إلى الكويت باسم "قوات الطوارئ العربية" أو"قوات الجامعة العربية". والمرة الثانية كانت أثناء أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، حيث عرفت القوات التي أرسلت باسم " قوات أمن الجامعة العربية" أو "القوات العربية الرمزية" إلى أن تم تعزيزها فعرفت بقوات الردع العربية[2].

وقد تبين أن كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربي تفوق كفاءة الأمم المتحدة في الصدد نفسه، بحيث أن الأمين العام للجامعة قد قام بدور حاسم في تسوية عدد من المنازعات رغم القيود التي يفرضها الميثاق، ومثال ذلك دوره في الأزمة العراقية–الكويتية سنة 1961، الحرب بين شطري اليمن سنة 1972 والحرب الأهلية اللبنانية سنة 1970[3].

المطلب الثاني

تسوية النزاعات العربية في إطار الممارسة العملية

على الرغم من تزايد عدد المنظمات الإقليمية فانه لا يكاد يوجد اتفاق في أدب العلاقات الدولية على دور كل المنظمات في إدارة الصراعات التي تنشأ بين أعضاؤها فأنصار المنظمة الإقليمية يرون أن تلك المنظمات تجزء الصراعات، بمعنى أنها تحتفظ للصراعات الإقليمية بطابعها الإقليمي وتقلل من احتمال تدخل القوى الدولية في تلك الصراعات. كما أن أعضاء المنظمة الإقليمية عادة يكونون أقدر من غيرهم على فهم حقائق

[1] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 214.

[2] عبد الحق دهبي، مرجع سابق.

[3] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 80-81.

ألنزاع كونهم يشتركون في مجموعة من القيم والقوى السياسية التي تمكنهم من تسوية نزاعاتهم بكفاءة تفوق كفاءة المنظمة العالمية[1].

بالإضافة إلي سبب آخر مهم يحفز أعضاء المنظمة الإقليمية على تسوية منازعاتهم، وهو الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بينهم، لهذه الأسباب يرى أنصار المنظمات الإقليمية أنها أقدر على تسوية نزاعات الحدود فيما بين الأعضاء من غيرها، لان الهدف الاساسي من قيام المنظمات الإقليمية هو توطيد العلاقات الدولية بين الدول التي تربطها روابط خاصة مشتركة.

وقد أخذ واضعو ميثاق الأمم المتحدة بهذه الأفكار، واعتبروا إن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور فعال ومتميز في خدمة السلام وتحقيق الرفاهية والرخاء في العالم، بالإضافة إلى دور كبير في حل النزاعات الإقليمية سلمياً، ومساعدة الأمم المتحدة في كثير من مهامها. لذلك خصص ميثاق الأمم المتحدة الفصل الثامن للحديث عن الاتفاقات والمنظمات الإقليمية[2].

الفرع الأول: النزاع العربي الإسرائيلي كقضية محورية

تتلخص جوانب الإنجاز في دور الجامعة في مواجهة الكيان الصهيوني في بعض المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فعلى صعيد المواجهة السياسية استطاعت الجامعة العربية توحيد السياسات الخارجية العربية حول الحد الأدنى الذي يمكن به قبول التسوية مع الكيان الصهيوني، وقد برز هذا من قبل إنشاء اسرائيل عام 1948، فإزاء تقرير

---

[1] محمد ساخري، "**جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات الحدودية العربية- العربية: دراسة في تقييم الدور والوسائل**"، تاريخ النشر: 06 جوان 2020، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2023، متاح على الرابط:
https://www.politics-dz.com/ar/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9/

[2] محمد ساخري، المرجع نفسه.

لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، اجتمع مجلس الجامعة على مستوى الملوك والرؤساء فيمصر في مارس 1946، وقرر بالإجماع أن فلسطين قطر عربي مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية، وقضيته جزء لا يتجزأ من قضايا العرب القومية الأساسية، وأن الصهيونية خطر داهم ليس على فلسطين وحدها بل على بقية البلاد العربية والشعوب الإسلامية، وإن أقل المطالب في سبيل حماية عروبة فلسطين هي إيقاف الهجرة الصهيونية تماماً،منع تسرب الأراضي العربية الى الأيادي الصهيونية بصورة باتة،العمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر او مذهب، وأن أي سياسة تأخذ بها أية حكومة اجنبية تناقض هذه المطالب تعتبر سياسة عدوانية موجهة ضدّ فلسطين وضدّ دول الجامعة العربية كافة[1].

كما اتخذ مجلس الجامعة الذي انعقد في بلودان بسوريا في جوان1946 عدة قرارات، منها تكليف كل دولة من دول الجامعة بإرسال مذكرة إلى بريطانيا تدعوها إلى الدخول في مفاوضات حول إنهاء الوضع الراهن في فلسطين، وتأليف هيئة تمثل دول الجامعة مركزها القاهرة، تكون مهمتها معالجة قضية فلسطين ومطالبة دول الجامعة برصد مبلغ لغرض الدعاية للقضية الفلسطينية وحينها بدأت تلوح في الأفق الدولي فكرة تقسيم فلسطين فبادرت الجامعة في الدورة الخامسة لمجلسها فيديسمبر 1946 باتخاذ القرار الآتي: (إن مجلس جامعة الدول العربيةيؤكد من جديد عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين حتى يرجع الحقّ إلى نصابه، وأن مجلس الجامعة لن يلين ولن ينثني عن عزمه على رفضه أي مشروع من شأنه أن يؤدي الى تقسيم فلسطين، أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها، كما وأنه لن يدخر وسعاً في القيام بكل ما تتطلب الظروف والأحوال للاحتفاظ بصفة فلسطين العربية باعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي الأكبر).[2]

[1] أحمد فارس عبد المنعم،مرجع سابق، ص45.

[2] أحمد فارس عبد المنعم،المرجع نفسه، ص45.

وبعد إعلان تقرير لجنة التحقيق الدولية التي عينتها الأمم المتحدة عام 1947، قررت اللجنة السياسية للجامعة في اجتماع طارئ في: 16 سبتمبر من العام نفسه أن مقترحات لجنة التحقيق الدولية تنطوي على إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال، كما قررت اللجنة إرسال مذكرة الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تحيطهما علماً بأن كل قرار يتخذ بشأن فلسطين لا ينص على قيام دولة عربيةمستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الاوسط، وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به، عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهموإزاء قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فينوفمبر 1947 ، اجتمع مجلس الجامعة في 8 ديسمبر من العام نفسه وقرر ما يلي: (إن الحكومات العربية لا تقر قرار الأمم المتحدة ، وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه ، ولذلك فهي إلى جانب الشعب العربي لدفع الظلم عن إخواننا فيفلسطين لتحقيق الاستقلال والسيادة لها. إن الدول العربية تنفيذاً لإرادة شعوبها ستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب، وقد وطدت العزم على خوض المعركة التي اجبرت على خوضها، وقررت السير فيها حتى النهاية، حتى تستقر مبادئ الأمم المتحدة في نصابها السليم، وتسود في الاراضي المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين)[1].

وبعد انشاء الكيان الاسرائيلي استطاعت الجامعة العربية بلورة موقف موحد إزاء محاولات الصلح مع العدو الإسرائيلي من قبل بعض الدول العربية، أو إزاء عمليات الصلح التي بالفعل، أو إزاء كيفية تسوية الصراع فإزاء محاولات الصلح بين اسرائيل وإحدى الدول العربية عام 1950، أصدر مجلس الجامعة في دورته الثانية عشرة في ذلك العام بيانا صور الآية كولة من دول الجامعة العربيةان تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي او

[1] أحمد فارس عبد المنعم،المرجع نفسه، ص 46.

اقتصادي او عسكري مع اسرائيل، أو ان تعقد فعلا مثل هذا الصلح والاتفاق، وإن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة (18) من ميثاقها.

ومن جهة أخرى اوجبت الجامعة على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ اتجاهها الإجراءات التالية[1]:

- قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.
- إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها.
- منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها.

وفي:29فيفري1960 قرر مجلس الجامعة توكيد المبادئلسياسة عربية موحدة تلتزم بها الدول الأعضاء، في سبيل تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به[2].

وإزاء قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947، اجتمع مجلس الجامعة في 8 ديسمبر من العام نفسه وقرر أن: (الحكومات العربية لا تقر قرار الأمم المتحدة، وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه، ولذلك فهي إلى جانب الشعب العربي لدفع الظلم عن إخواننا فيفلسطين لتحقيق الاستقلال والسيادة لها)[3].

إن الدول العربية تنفيذاً لإرادة شعوبها ستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب، وقد وطدت العزم على خوض المعركة التي اجبرت على خوضها، وقررت السير فيها حتى النهاية، حتى تستقر مبادئ الأمم المتحدة في نصابها السليم، وتسود في الاراضي المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين[4].

[1] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 46.

[2] أحمد فارس عبد المنعم،المرجع نفسه، ص47.

[3] أحمد فارس عبد المنعم،المرجع نفسه، ص 48.

[4] أحمد فارس عبد المنعم،المرجع نفسه، ص48.

وذلك لأن الشعب العربي الفلسطيني هو وحده صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وان من حقه أن يسترد وطنه ويقرر مصيره، وله كأي شعب في العالم أن يعيش في وطنه عيشاً كريماً حراً ، وأن يمارس حقوقه الوطنية كاملة،لأن مطالبة الشعب العرب الفلسطيني بحقوقه هي حركة وطنية للتحرر من الصهيونية التي أدت بمساندة الاستعمار إلى إخراج العرب من وطنهم واغتصاب أراضيهم، وحرمانهم من موارد رزقهم، والتي لا تزال ماضية بمساعدة الاستعمار في سياستها العدوانية التوسعية[1].

فيتعين لكل هذه الاسباب أن تتضامن الدول العربية، وتلتزم بمؤازرة الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه، عاملة بكل وسيلة ممكنة سواء في النطاق العربي او الصعيد الدولي.

ان النزاع في قضية فلسطين لا يقوم من الجانب العربي على أساس عنصري فالأمة العربية تنأى بطبيعتها وتقاليدها عن الدعوات العصرية، ونزعات التمييزالديني، وليس النزاع كذلك قائماً على حدود ولا هو قضية لاجئين، ولكن النزاع في حقيقته وواقعه ينطوي على قضية تحررية الى دفع غزوة اجنبية وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من استعادة وطنه والعيش فيه بحرية وأمن وسلام.[2]

الفرع الثاني: الخلافات العربية وخاصة النزاعات الحدودية

إن عدم امتلاك الجامعة العربية لسلطة مركزية ذات صلاحية لإصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء أدى إلى الاستنتاج بأن الجامعة ليست أكثر من منظمة واهنة البنيان، غير قادرة على التصدي للخلافات التي تحصل بين أعضائها، وهذا واضح من الأحكام المتعلقة بدرجة التزام الأعضاء بقرارات الجامعة، كما ورد في المادة السابعة من ميثاق الجامعة[3].

وقد حاول بعض المفكرين إيجاد مقارنات في كفاءة الأداء لكل من المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية النزاعات؛ ففي دراسة قام بها الأستاذ "جوزيف ناي" حول دور

[1] أحمد فارس عبد المنعم،المرجع نفسه، ص48.

[2] أحمد فارس عبد المنعم، المرجع نفسه، ص48.

[3] محمد ساخري، مرجع سابق.

منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية في إدارة وتسوية (19) نزاعاً إقليميا، وجد انه في ثلث الصراعات المبثوثة تمكنت المنظمات الإقليمية من توفير تسوية دائمة للنزاع، وفي نصف تلك النزاعات ساعدت المنظمات الإقليمية على تهدئة النزاع، ويرى "ناي" أن كفاءة المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإقليمية تضارع كفاءة الأمم المتحدة أن لم تتفوق عليها في بعض الحالات، وان التحفظ الوحيد على تلك المقولة هو أن النزاعات التي تعرض على الأمم المتحدة هي في العادة تكون النزاعات الأكثر حدّه. كما توصل ناي في دراسته إلى أن كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات التي عرضت عليها اقل بكثير من منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية، فقد وجد أن متوسط النجاح المرجح لمنظمة الدول الأمريكية (858) درجة، ولمنظمة الوحدة الأفريقية (418) درجة ولجامعة الدول العربية (263) درجة[1].

والحقيقة أن "ناي" لم يكن منصفا في دراسته فقد اختار (11) حالة عرضت على منظمة الدول الأمريكية و(5) حالات عرضت على منظمة الوحدة الأفريقية، و(3) حالات عرضت على جامعة الدول العربية، لذلك فان هذا التحليل لدور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات بين أعضائها هو تحليل ناقص وغير دقيق، لا سيما وان العينات التي اختارها ناي كانت صعبة نسبياً، كالحرب الأهلية في اليمن مثلاً (1963 – 1970)، وتجاهل العديد من النزاعات العربية الأخرى التي أدت فيها الجامعة دوراً أساسيا، لذلك بعد أن تجاوز الأستاذ بتريث أخطاء "ناي" في اختيار العينات وجد إن كفاءة الجامعة العربية من الناحية التنظيمية في التعامل مع النزاعات العربية تصل إلى اكثر من كفاءة منظمة الوحدة الأفريقية (16% مقابل 10%) لكنها تقل عن كفاءة منظمة الدول الأميركية (38%)[2].

وفي حقيقة الأمر لا توجد منظمة إقليمية تمثل شعباً واحداً ممتداً على مساحة جغرافيّة متصلة ومكوناً من نسيج اجتماعي واحد تجمعه صفات مشتركة، مثل اللغة والتاريخ والثقافة

[1] محمد ساخري،المرجع نفسه.

[2] محمد ساخري،المرجع نفسه.

والتطلعات والمصير المشترك، مثلما تجسده جامعة الدول العربية بسمتها القومية النادرة التي لا تتسم بها أية منظمة إقليمية أخرى، تجمع تحت رايتها وحدات سياسية تحتل مساحة واسعة من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، هذا بالإضافة إلى الشعور الوجداني المتجسد في وحدة الطموح السياسي القومي، بالإضافة إلى عامل يأتي في مقدمة ذلك كله وهو الدين المشترك[1].

ويمكن القول أن نجاح المنظمات الإقليمية في هذا المجال يعتمد على التزامها بمبدأ تحريم استخدام القوة بين الدول الأعضاء؛فبالرغم من أن الدول العربية ارتبطت بالكثير من المواثيق الدولية والهيئات العالمية(منظمة الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي)، وكذلك المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الاتحاد المغربي) وكذلك الاتفاقات والمعاهدات الثنائية فيما بينها، والتي حرمت جميعها استخدام القوة بين أعضائها، إلا أنها لم تمتنع عن استخدام القوة العسكرية فيما بينها، ويعود عدم التزام الدول العربية بهذا الكم الكبير من المواثيق إلى عامل أساسي وهو خلو تلك المواثيق من الإجراءات الرادعة التي تلزم الدول العربية بعدم استخدام القوة فيما بينها. فالجامعة العربية منظمة تقوم على أساس التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء، فلا تعدّ سلطة عليا فوق سلطة هذه الدول.

والفلسفة التي تقوم عليها الجامعة مؤداها الاعتراف بوجود دول عربية ذات سيادة، لذلك فلا يمكن للجامعة تحقيق أهدافها بنجاح إلا إذا كانت هذه الدول صادقة النية في التعاون فيما بينها؛ فإذا أريد لميثاق جامعة الدول العربية أن يكون فعالا ورادعا للدول العربية فيجب تضمينه نصوصا تقضي بإلزام الدول الأعضاء باحترام مبدأ تحريم استخدام القوة فيما بينها من خلال إلزام الدول العربية تنفيذ هذا المبدأ في الواقع التطبيقي[2].

[1] محمد ساخري،المرجع نفسه.

[2] محمد ساخري،المرجع نفسه.

وقد أدرك واضعو ميثاق الجامعة أن التحديات التي كانت تجابه الأمن القومي العربي لم تكن كلها خارجية من صنع القوى الكبرى الباحثة عن موطئ قدم في الأرض العربية، كما إنها لم تكن محصورة في الحركة الصهيونية الرامية إلى احتلال فلسطين، وإنما كان هناك عاملاً أخر يشكل تحدياً كامناً للأمن القومي العربي ممثلاً في الصراعات العربية العربية نفسها، فكان هناك وعياً مبكراً لدى الجامعة العربية لخطورة تلك الصراعات، لذلك تم الاتفاق على تدخل أجهزة الجامعة لفضها إذا نشبت بين دولتين عربيتين أو أكثر[1].

ولكن التطبيق العملي لتلك المبادئ كان يعاني من قصور شديد فضلاً عن إن النزاعات العربية كانت نادراً ما تطفو على سطح الأحداث بشكل سافر أو عميق التأثير وذلك على الرغم من تجذرها في تربة العلاقات العربية منذ أن بدأ عصر التحرر من الدولة العثمانية على أثر مؤتمر لوزان عام 1919، أو منذ بدأ عصر التحرر من الاستعمار الأوربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945، لذلك جاءت محكمة العدل العربية المرتقبة بمثابة الأمل الذي تتطلع إليه الأمة العربية، لاسيّما وإن معاهدة الدفاع المشترك أضحت وكأنها بلا فاعلية بسبب تأصل الخلافات بين البلدان العربية[2].

ويبدو أن العوامل الانفصالية التي منعت الجامعة العربية من أن تكون لها القدرة على دمج الدول المنضمة إليها انطلقت من دستورها الذي حرص على التعاون مع الدول العربية على أساس تغليب مبدأ السيادة القطرية ولم تستطع الجامعة على مدى تاريخها أن تتجاوز هذا الوضع،والذي بررره الميثاق بالنص على استثناء القضايا التي تتعلق بسيادة الدول الأعضاء واستقلالها وسلامة أراضيها من أن تنظر فيها الجامعة في حين أن كل المنظمات الإقليمية والدولية تقوم على النظر في المشاكل التي تعرض الأمن والسلم بين الدول للخطر،

[1] محمد ساخري،المرجع نفسه.

[2] محمد ساخري،المرجع نفسه.

لذلك أصبحت الدول العربية في داخل الجامعة تسير على عرف غير معلن هو أن الاتفاق على مشكلة معينة أمر صعب المنال[1].

لذلك نجد أن معظم النزاعات الإقليمية العربية تعرض على الأمم المتحدة مباشرة، أو على منظمة الوحدة الأفريقية إذا كانت في نطاق الشمال الإفريقي اذ أثبتت الأخيرة فعاليتها في الحرب المحدودة عام 1963 بين المغرب والجزائر في الوقت الذي عجزت فيه الجامعة العربية من التوصل إلى أي حل.

وبالرغم من أن ميثاق الجامعة العربية قد نص على قواعد وأساليب فض النزاعات العربية، كما إن الأمانة العامة للجامعة العربية قدمت مشروعاً بإنشاء محكمة العدل العربية، إلا إنه على مدى السنوات التسع والخمسين الماضية لم تتبلور آلية عربية فعالة لفض النزاعات العربية، ومن ثم بقيت موضوعات النزاعات على مدى هذه الفترة على حالها دون إزالة أسباب اشتعالها، كما إن هذا الغياب لم يتح الفرصة لوضع تقاليد وأعراف لفض هذه النزاعات.

الأمر الذي يوفر إطاراً يمكن الاستناد إليه والاستفادة منه عند نشوئها، وقد حلت محل هذه الآلية، آلية عربية خاصة وهي ما يطلق عليه بـ" دبلوماسية تقبيل اللحى " إذ يكفي في شأن أي نزاع عربي أن يلتقي زعيما الدولتين ويتعانقا ليهدأ النزاع، ولكن دون إزالة أسبابه الكامنة الأمر الذي يتيح الفرصة لتجدد النزاع من جديد، وفي بعض الحالات يكون اللجوء إلى المؤسسات الدولية لفض هذه النزاعات مثل محكمة العدل الدولية، والخطورة في وضعٍ كهذا تتمثل في ان تدخل أطراف إقليمية وأجنبية في بعض هذه النزاعات، أو استخدامها كأداة من أدوات الضغط على الدول العربية عندما تحين الفرصة[2].

وخلاصة القول إن جامعة الدول العربية منظمة تمتلك جميع المقومات المادية والمعنوية التي وفرها لها واقعها الإقليمي لتكون فاعلة وتؤدي أدوارها بشكل تام. لاسيما ان

[1] محمد ساخري،المرجع نفسه.

[2] محمد ساخري،المرجع نفسه.

الأمم المتحدة فوضتها ضمن ما فوضت به الاتفاقات والمنظمات الإقليمية الأخرى النظر في النزاعات بين أعضائها، ولكن سوء صياغة الميثاق من ناحية واعتزاز الدول العربية بسيادتها القطرية التي لا يفوقها أي اعتبار آخر، وإيثار هذه السيادة القطرية على حساب السيادة القومية العربية وبالتالي على حساب سيادة الجامعة العربية؛ قوض من دور هذه المنظمة في تسوية النزاعات بين أعضائها ولاسيما الحدودية منها[1].

الفرع الثالث: ثورات الربيع العربي

يمكن إرجاع جذور مصطلح الربيع العربي إلى الثورات التي برزت منذ عام 1848، والتي تمت تسميتها آنذاك باسم "ربيع الأمم"، وبعد ذلك "ربيع براغ" سنة 1968، كما تم استعمال المصطلح بعد الحرب على العراق، وأول من استعمل مصطلح "الربيع العربي"للاستدلال على هذه الأحداث "مجلة السياسة الأمريكية" للتعبير عنموجة ثورية تشمل المظاهرات والاحتجاجات سواء أكانت عنيفة أو سلمية، والملاحظ أن أعمال الشغب والعنف، ومختلف الحروب الأهلية في المنطقة العربية التي برزت منذ أواخر عام 2010، في تونس وكان ذلك احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية، واحتجاجات في كل من الكويت والبحرين والسعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، والتي وصفت بالثانوية، واندلاع انتفاضة شعبية في سوريا مع تدخلات خارجية.[2]

أولا. أسباب ثورات الربيع العربي:

تتراوح أسباب الثوراتالعربية ما بين الاوضاع الاجتماعيةوالاقتصادية، وأسباب سياسية وكذا تدخلات خارجية.

1- الأسباب الاجتماعيةوالاقتصادية:

[1] محمد ساخري،المرجع نفسه.

[2] الهواري بلحاج، "**ثورات الربيع العربي: أسبابها نتائجها**"مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 477.

تعاني أغلب الدول العربية مما يصطلح عليه بالتخلف الاقتصادي، إذ تعتمد على النفط أو السياحة أو حتى على المساعدات الخارجية، في حين يتم تسجيل غياب تنمية فعلية بسبب زيادة عدد السكان فيها، وقلة الكوادر الوطنية، والاختلاف في مستوى التطور الاقتصاديوالاجتماعي، والانخفاض في معدل الادخار، وبالتالي تدني مستوى الدخل الفردي. بالإضافة إلى أن العرب في غالبيتهم يعيشون في ظل نظام اجتماعي يمتاز بالتخلف، ويرتكز بالأساس على علاقات القرابة والقبيلة، والاعتماد على العرف والعادات القديمة، وحتى الخرافات[1].

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن الدول العربية مقسمة إلى دول فقيرة، والتي تشكل الأغلبية الساحقة، ودول غنية، وهي أقلية حسب الموارد الاقتصادية لكل دولة، وهو ما أدى إلى اندلاعالاحتجاجات والثورات في البلدان العربية، كما ساهم تدهور الأوضاعالاجتماعيةوالاقتصادية في انتشار ظاهرة البطالة، والتي بلغت نسبتها حوالي 15% من القوى العاملة، وتتركز في أوساط الشباب، والتي من المرتقب أن ترتفع لتصل إلى 25%بسبب عدم وجود مشاريع تنموية حقيقية، وعدم التوسع في سوق العمل الاستيعابالأيدي العاملة[2].

والملاحظ أن هناك بطء في معدلات النمو الاقتصادي، واحساس المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة، وتراجع الأداء والجودة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين في غالبية البلدان العربية في مجالات الصحة والاتصالاتوالمواصلات والنقل، والبنية التحتية، وتزايد نسبة الأمية والجهل، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والتضخم المالي، وفشل السياسات التنموية للحكومات[3].

2-الأسباب السياسية:

[1] الهواري بلحاج،المرجع نفسه، ص479.

[2] الهواري بلحاج،المرجع نفسه، ص480.

[3] الهواري بلحاج،المرجع نفسه، ص481.

اغلب الدول العربيةنظم حكمها استبدادية، وبالتالي غياب التعددية السياسيةوالتداول السلمي على السلطة، وحرية الإعلام حتى التعبير، وهي أهم مميزات الحياة السياسية فيها، مع اتساع الفجوة بين الخطاب السياسي الرسمي والواقع، وهو ما أدى بالشباب إلى الانتفاض على سوء الأوضاع المعيشية في الدولةوغياب الشرعية لدى جل النظم السياسية بسبب عجزها عن حل المشكلاتالاجتماعيةوالاقتصادية، وعدم إطلاق العنان للحقوق والحريات، وعدم تفعيل المشاركة السياسية فسيادة حكم القانون الفردي المطلق، وتكريس الرئاسة مدى الحياة، وكذا العملية الانتخابية التي تغيب في أغلبها النزاهة والشفافية، فقد شهدت الكثير من المعتركات الانتخابيةحالات تزوير وغيرها، لهذه الاسباباندلعت الثورات العربية، إذ أصبح الفساد السياسي جزءا من العملية السياسية[1].

3-الأسباب الخارجية:

وهناك الكثير من العوامل الخارجية التي ساهمت في اندلاع ثورات الربيع العربي إلى جانب العوامل الداخلية المذكورة، نذكر منها:

أ- التدخلاتالأمريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية:

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، تعرضت هذه الأخيرة لضغوطات خارجية، حيث تم الربط أمريكيا ما بين الإرهاب وغياب الحقوق والحريات في الدول العربية .وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد مطالبة عدد من الدول العربية، بضرورة القيام بإصلاحات سياسية، وحتى دينية من خلال التدخل في المناهج الدراسية لأنها تغذي الإرهاب، ومن تجليات التدخل الأمريكي ما حدث في الصومال، واحتلال العراق في عام 2003، ودعم الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حركة حماس في قطاع غزة، وكذا حزب الله في لبنان، ودعوة دول الخليج العربي إلى ضرورة تعديل البرامج والمناهج الدراسية منذ سنة 2001[2].

[1] الهواري بلحاج، مرجع سابق، ص483.

[2] الهواري بلحاج، مرجع سابق، ص483.

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى دور المتغير الخارجي، خصوصا سياسات القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ثورات الربيع العربي، إذ كان دورها بارزا، وكان يتراوح ما بين السلمية من خلال دعمها لمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وعن طريق تقديم المساعدات، أو طابعا عسكريا مثلما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري ضد نظام معمر القذافي في ليبيا بمعية الحلف الأطلسي. وعن الدور الأمريكي في الثورات العربية، فيمكن اعتباره الأكثر تأثيرا في المنطقة العربية، بالإضافة إلى دور قوى دولية أخرى وحتى إقليمية، لعبت دورا في اندلاع الثورات العربي، وما ثورات الربيع العربي إلا تخطيط، وتدمير للدول العربية، وتقسيمها إلى كيانات صغيرة، واحكام القبضة على فلسطين أكثر من أي وقت مضى، وإثارة النعرات الثنية والعرقية والدينية في البلدان العربية، واحداث حالات من عدم الاستقرار السياسي، والمحافظة على تفوق إسرائيل.[1]

ب-زيادة نفوذ الدول الإقليمية:

زاد النفوذ الإيراني والتركي في ظل عجز النظام العربي؛ حيث ظهر تأثير هاتين الدولتين بشكل جلي، فإيران مثال قادت معسكرا مناوئا للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية، إذ قامت بدعم النظام السوري، وحزب الله اللبناني وحماس في فلسطين، ودعم الحوثيين في اليمن، ومعسكر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، يضم كل من مصر والسعودية وغيرها.[2]

ثانيا. نتائج ثورات الربيع العربي:

تمكنت ثورات الربيع العربي من كسر احتكار السلطة السياسية من طرف فرد واحد، أو نخبة معينة، وأصبحت السلطة في يد فئات وأحزاب سياسية عديدة بواسطة الانتخابات،

[1] الهواري بلحاج، مرجع سابق، ص483.

[2] الهواري بلحاج، المرجع نفسه، ص 484

وتم ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان على مستوى النظم السياسية، وحتى على مستوى الوعي الشعبي، ومحاولة إشراك كل الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار. [1]

وأنا شخصيا اتفق مع هذا الطرح فبالانتخابات أصبح افراد المجتمع يعبرون عن آرائهم ورغباتهم بكل حرية.

وما نلاحظه هو أن الشباب العربي جميعمطالبه تدور حول كل ما هو اقتصادي واجتماعي، قبل الجوانب السياسية، فالشباب يتطلع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف مستويات الحياة، كالعمل والسكن والعدالة قبل الانخراط في المجال السياسي وممارسته.

ثالثا. دور جامعة الدول العربية في ثورات الربيع العربي:

كانت الثورات بمثابة أزمة للجامعة العربية ونقطة انفراج لها في آن واحدفكانت أزمة من حيث أن الجامعة ككل الأنظمة العربية تفاجأت بالثورات، ولم يكن لديها رؤية للدور والحركة خلال مرحلة المد ثوري، في ظل غياب التراث الذي يمكن أن يساعدها على التحرك في مثل هذه الحالة، فليس في تاريخ الجامعة قناعات ومبادئ خاصة بدعم حركات التغيير الداخلية .وإذا كان هناك مبدأ أساسي قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة، فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وجود الجامعة مكن من ترسيخ العلاقات العربية كعلاقات رسمية بالأساس، وقد برزالتفاجؤالذي تملك الجامعة من عدم قدرتها على تبني مواقف واضحة في المراحل الأولى للثورات، خصوصا مع كل من تونس ومصر[2].

[1] الهواري بلحاج، المرجع نفسه، ص 488

[2] معتز سلامة، "**جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات**"، تاريخ النشر: 1 افريل 2013، تاريخ الإطلاع: 23 ماي 2023، متاح على الرابط:

https://www.alarabiya.net/2013/04/21/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-

وفضلا عن غياب التراث الثوري وقواعد التعامل مع الحالة الثورية، فإن تفجر الثورات هدد الجامعة بالدخول في فترة طويلة من الجمود، على أثر عكوف دول الثورة على شؤونها الداخلية وتراجع الاهتمام بالقضايا العربية التي تمثل النشاط الرئيسي للجامعة، حيث فرضت فترات الانتقال السياسي على الجامعة فترة من الجمود أو القيود، عزز من ذلك عدم امتلاك الجامعة أدوات للتعامل مع الشأن الداخلي والتواصل مع القوى المجتمعية والسياسية داخل دول الثورات من حركات شبابية وقوى حزبية جديدة وميادين ثورية رئيسية[1].

المبحث الثالث

دور جامعة الدول العربية في تعزيز الامن القومي

يتصدر الأمن قائمة الأهداف التي تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقها، غير أن بلوغ هذا الهدف النبيل تتوقف على عاملين أساسيين هما حجم ما يمتلكه كل طرف من عناصر القوة بمعناها الشامل الناعمة منها والصلبة والكفاءة في توظيف هذه العناصر عند التعامل مع الأزمات والتحديات ومصادر التهديد، وقد اتجهت سياسات الدول العربية خصوصا الخارجية منها نحو تتبع الاعتبارات الخاصة بالأمن القومي[2].

من خلال تقسيمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ بحيث سنتطرق إلى الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء (المطلب الاول)، وحفظ السلم والامن العربيين (المطلب الثاني).

المطلب الأول

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-
%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%

[1] معتز سلامة، المرجع نفسه.

[2] نابي عبد القادر، مرجع سابق، ص 143.

الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء

إن جامعة الدول العربية كأي منظمة إقليمية أخرى أنشأت من أجل تحقيق أغراض معينة ومن بين الأهداف التي سعت الجامعة العربية لتحقيقها هي المحافظة على السلم والأمن العربي وصون سيادة الدول العربية من أي اعتداء مهما كان مصدره عربيا كان أو دوليا.

الفرع الأول: المساواة القانونية بين الدول الأعضاء

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية ذات طابع سياسي وشخصية قانونية مستقلة، تضم دولا مستقلة ذات سيادة متساوية، قائمة على أساس التعاون الاختياري، وليست سلطة سياسية لها اختصاصات تعلو حكومات الدول الأعضاء،ولهذا يعد مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء ذو اهمية كبيرة في تكوين المنظمات الدولية الإقليمية،ولذلك نجد كل المواثيق المنشئة لها تنص صراحة على هذا المبدأ،وميثاق جامعة الدول العربية لم يخرج عن هذه القواعد التزام الدول الأعضاء فيها، وذلك استنادا للمواد(13، 14، 15) من الميثاق[1] بالإضافة إلى ما جاء في بروتوكول الإسكندرية تفيد جميعها أن مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء يعد من أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة، حيث نجد الفقرة الأولى من بروتوكول الإسكندرية ينص على ذلك بقولها: ((**يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة**)) ومنه فكل الدول الأعضاء تتمتع في مجلس الجامعة وفروعها بحقوق متساوية ولكل منها صوت واحد،ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو، تمارسه بالتناوب مع غيرها، وبذلك لا يمكن أن تحتكر دولة أو عدة دول رئاسة هذا المجلس، لأن ذلك يعد خروجا " عن مبدأ المساواة بين الأعضاء في أحقية رئاسة طبقا لما هو وارد في المادة الخامسة عشرة ومعنى مبدأ المساواة بين الأعضاء أنه لا يوجد فرق بين دولة كبيرة ودولة صغيرة، ودولة مؤسسة

[1] ميثاق جامعة الدول العربية، 22 مارس 1945.

للجامعة وأخرى انضمت بعد اتمام إجراءات التأسيس،وهذا ما هو مخالف لها و نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى للدولالكبرى مزايا وحقوقا لا تتمتع بها الدول الصغرى ومثال ذلك: حقالفيتو في مجلس الأمن الممنوح للدول الخمس الكبرى لا غير، وهذا ما ينافي مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء.[1]

وعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية لم تأخذ بحق الفيتو مثل الأمم المتحدة لبعض الدول عند التصويت، إلا أنها لم تخل من وجود امتيازات لبعض الدول كمصر ويظهر ذلك من خلال الممارسات؛ حيث أن الأمناء العامين كان أغلبهم من مصر ومقر الجامعةفيها، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف الموظفين من جنسية مصرية، كذلك الوزن الواقعي لمصر في الجامعة وبعض الدول كالسعودية الذي لا يمكن مقارنته ببعض الأعضاء كالصومال و جيبوتي خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا معينة، وهذا يثير الإشكالية التي أثارها مبدأ المساواة في منظمة الأمم المتحدة، خاصة فيمايتعلق بوجود مساواة فعلية داخل المنظمة وليست قانونية،وهذا الموضوع تتحكم فيه عوامل القوة سواء كانت اقتصادية او عسكرية، بمعنى ان الدول التي لها قوة عسكرية واقتصادية تتمتع بمزايا أفضل من نظيراتها الضعيفة اقتصاديا وعسكريا،و هي الإشكالية التي تطرح نفسها أيضا في منظمة جامعة الدول العربية إذا نظرنا الى التعامل الخاص الذي تحظى به بعض الدول العربية[2].

الفرع الثاني: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

نصت المادة الثامنة من الميثاق بأن تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة نظامالحكم القائم في الدول العربية، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام السياسي في تلك الدولة. ويعتبر هذا المبدأ تطبيقا للمبادئ العامة المسلم بها في قانون المنظمات الدولية،حيث حظي في نصوص الميثاق باهتمام أفضل مما حظي به المبدآن السابقان، إلا انه وجد تأكيدا له في مواضع شتى.

[1] نابي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 143.

[2] نابي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 144.

وقد ترجم هذا المبدأ من وجهين أساسيين بحيث تلتزم بهما الدول الأعضاء جميعها دون استثناء من خلالالآتي[1]:

- يجب على الدول الأعضاءاحترام نظام الحكم القائم في بقية الدول الأعضاءفي الجامعةالعربية، وهذا الاحترام يعني ترك الحرية لكل دولة في اختيار النظام السياسي الذي يوافقها.
- لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة أن تتدخل لتغيير نظام الحكم القائم في إحدى الدول الأعضاء وتتعهد بالاحترام الكامل لهذا النظام.

وهذا المبدأ يعد الركيزة الأساسيةفي تعزيز مبدأ سيادة الدولة ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، الأمرالذي يعني الالتزام باحترام أنظمة الحكم المختلفة في الدول العربية، والالتزام بعدم القيام بأي عمل يهدف إلى إحداث أي تغيير في هذه الأنظمة[2].

المطلب الثاني

حفظ السلم والأمن العربيين

يمكن تفسير الأمن الجماعي للدول العربية على أنه مفهوم يشمل الأمن القومي والإقليمي، حيث يتم تطبيق هذا المفهوم على عدة دول في منطقة جغرافية محددة ومترابطة بعلاقات محددة. وبشكل عام، يتركز الأمن الجماعي للدول العربية على الحفاظ على الاستقرار في كافة أنحاء الوطن العربي، دون وجود أي تهديدات سواء من الداخل أو الخارج[3].

---

[1] عماد عمر محمد عبد الكريم، **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2017/2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، تخصص: علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2018 ص39.

[2] عماد عمر محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص40.

[3] فرج عصام بن جليل، "**أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 124.

وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين؛ بحيث سنتطرق إلى الحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء (الفرع الأول)، وتفعيل نظام الأمن العربي الجماعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء

الملاحظ أن النص على هذا المبدأ جاء في أكثر من موضع في ميثاق جامعة الدول العربية، مرة بصورة صريحة وأخرى بصورة ضمنية، ويبدو إن إيراد هذا المبدأ والتأكيد عليه هو وسيلة لترغيب الدول العربية علىانضمامها للجامعة، من خلال التأكيد على أن انضمامها للجامعة ليس من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها أو التدخل بشؤونها الداخلية، فقد جاء في ديباجة الميثاق أنه وحرصا على دعم هذهالروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ونصت المادة الثانية منالميثاق على أنالغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسةتحقيقا للتعاون بينها و صيانة لاستغلالها و سيادتها كما نصت المادة الثامنة من الميثاق على أن تحترمكل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى و تعتبره حقا منحقوقتلك الدولة و تتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغير ذلك النظام فيها.[1]

ان الحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية يتمثل في العمل العربي وفق مقتضيات الأمن الجماعي والتقيد بالمواثيق العربية، والعمل على تبني سياسات مشتركة خارجية عربية موحدة وأمنية محددة في إطار التعامل الإقليمي والعالمي، وعدم اللجوء للقوة العسكرية في فض المنازعات بين الدول العربية، والاستناد لمصادر تهديد متفق عليها ومشتركة للأمن القومي العربي، والتعاون من خلال صيغ مؤسسية[2].

---

[1] فرج عصام بن جليل،المرجع نفسه، ص 124.

[2] كمال محمد محمد الاسطل،"**الامن الجماعي العربي بين ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الأمم المتحدة**"، تاريخ النشر: 10 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2023، متاح على الرابط: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=354

الفرع الثاني: تفعيل نظام الأمن العربي الجماعي

يعتبر الأمن الجماعي أحد صور تحقيق الأمن القومي لمجموعة من الدول، وأبسط تعريف للأمن الجماعي بأنه الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة لمنع أي اعتداء على إحداها أو عليها مجتمعة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الجماعي للدول العربية يجب أن يرتكز على الأسس الآتية:[1]

– أن الأمن الجماعي للدول العربية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي.

– أن الأمن الجماعي لدول الوطن العربي يمكن تحقيقه إذا استجابت الدول العربية لأية دولة يتعرض أمنها للخطر بمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي والمستورد.

– أن أمن الوطن العربي هو قضية تهم أبناءه في المقام الأول وان الدفاع عنه هو مسؤولية دوله وشعوبه.

– أن أمن الوطن العربي يرتبط بقضية البناء الاجتماعي والسياسي والقدرة على إقامة المؤسسات الديموقراطية والأنظمة الجماعية القادرة على تحقيق مستويات من التنمية والتطور الذاتي بما في ذلك استثمار الثروة النفطية لصالح المجتمع.

– أن أمن كل دولة من الدول العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وانه يتأثر به ويؤثر فيه سلبا وإيجابا.

إن مفهوم الأمن العربي قد تأثر بجملة من المتغيرات التي حكمت مسار تطور فكرة الأمن القومي، من ذلك ان الأمن كمطلب قومي لم يوجد ولم يفعل بالكيفية التي تسمح للدول العربية من أن تستفيد من مزاياه، بسبب حالة التجزئة والصراع والاختلاف التي تعيشها الأمة

[1] كمال محمد محمد الاسطل، المرجع نفسه.

العربية، كما أن حجم الارتباطات الموجودة بين الدول العربية والدول الأجنبية هو أكبر بكثير مما هو موجود بين الدول العربية فيما بينها، خصوصا في الجوانب الاقتصادية والعسكرية[1].

[1] كمال محمد محمد الاسطل، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية

المبحث الأول

واقع النظام الإقليمي العربـــي

لقد عرف النظام الاقليمي العربي منذ نشأته اختلالات عميقة، لكن بالرغم من ذلك استطاع الاستمرار رغم التعثر والاخفاقات العديدة خلال مساره، غير أن المتغيرات الدولية التي عرفها العالم خلال التسعينات وما يليها من تطورات عاشتها المنطقة العربية شكلت تحديا صارخا للعالم العربي وأثرت في منظومته الفكرية وتركيبته السياسية حيث كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة العربية وعجز النظام العربي عند بلورة سياسة واضحة وفعالة تتماشى مع المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية بدءا بحرب الخليج الى الغزو الامريكي للعراق وصولا الى موسم الربيع العربي الذي تحول الى خريف أسقط اخر ورقه يمكن ان تعكس اي تضامن أو تجانس أو اتفاق عربي[1].

وعلى ضوء ما سبق، نعاين عديد الأثار السلبية لضعف هذا النظام الاقليمي والذي أثر بشكل واضح وكبير بعديد المجالات والتحديات بالسلب والتي تم رفعها خلال جميع الاجتماعات ومجالس جامعة الدول العربية وقراراتها وبياناتها الختامية والتي في عديد المرات لم ترى النور للأسف.

المطلب الأول

تأثيرات الضعف الأمني والاقتصادي للأنظمة العربية

تواجــه المنطقة العربية تهديدات أمنية زادت في تعقدها بعد الحراك الذي شهدته المنطقة سنة 2011 تتمثل اساسا في الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة الاسلحة وصولا إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء العربي، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم العقيدة الأمنية المشتركة، والاعتماد الأمني المتبادل بين هذه الدول، فالمنطقة العربية

[1] خليدة كعسيس خلاصي، سفيان منصوري، "**النظام الإقليمي العربي: بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 14، جامعة بومرداس، الجزائر، 2019، ص 1.

عبارة عن وحدة جغرافية اقليمية منسجمةً تجعل منها فضاءاجيوسياسيا وثقافياً متجانساً، وهذا ما يستدعي بناء مقاربة اقليمية عربية أمنية مشتركة تجابه مختلف التهديدات الامنية خاصة منها الجديدة، و التي تهدد امن المنطقة و كيان الدول ، وهو ما يرهن بناء الدول و عملية الاستقرار الاقليمي في المنطقة العربية ك[1].

وإذ نجد في أسباب تقارب وجهات النظر وأواصر التماسك التي تربط الأنظمة العربية وتمدهم بمواطن القوة للتقدم في التعاون على عديد الأصعدة منها الأمنية وكذا الاقتصادية نجد فيها كذلك فوارق واختلافات ومشاحنات تعمل على إضعاف هذه الكتلة الموحدة عرقيا ولغويا وكذا تقارب الجغرافي في عديد المواطن.

الفرع الأول: انعكاسات الضعف الأمني للأنظمـــة العربية

وإذ نلاحظ أن واقع النظام الاقليمي لجامعة الدول العربية وعدم التنسيق فيما بين أعضاءها بعديد المجالات ساهم بشكل مباشر بإضعاف التحكم الأمني ودحض الجريمة المنظمة والعابرة للدول وكذا تفشي ظاهرة الإرهاب وارتباطه بعديد المناسبات بالدول العربية وفي بعض المرات جعل ذلك سببا لاجتياحها عسكريا دولة العراق مثال لذلك.

أولا. انعكاسات الظاهرة الإرهابية:

بالرغم من أن ظاهرة الإرهاب لم تعرف بمفهومها الشائع إلا في العصر الحديث، إلا أنلهذه الجريمة امتداد صاحب ظهور المجتمعات الإنسانية منذ القدم في المجتمعات البدائية نظراً لعدم وجـود نصوص قانونية تنظم هذه المجتمعات[2].

[1] مراد حجاج، "**مستقبل الأمن الإقليمي العربي في بيئة دولية مضطربة: التحديات والفرص**"، تاريخ النشر: 8 ديسمبر 2018، تاريخ الإطلاع: 8 ماي 2023، متاح على الرابط: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7724

[2] باخوية دريس، "**جرائم الأرهاب في دول المغرب العربي(تونس، الجزائر، المغرب نموذجا)**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة ادرار، الجزائر، 2014، ص 99.

ومهما يكن من أمر، فلقد كان لتطور الظاهرة الإرهابية تعقيدا كبيرا على منطقة الساحل وشمال إفريقيا خاصة بالنسبة الدول العربية حيثيختلف ظهور وتطور الظاهرة الإرهابية في دول العربية تبعاً لاختلاف ظروف كل دولة سياسياً واجتماعياً وجغرافيا، بما يؤدي إلىالاختلاف في مظاهرها وعواملها بين الدول المعنيـة بهذه النماذج كمثال لدراسة تطور تعقيدات الظاهرة الإرهابية[1].

أ-انعكاسات الظاهرة الإرهابية في الجزائر:

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتفككه سارعت معظم الدول الاشتراكية إلى تبني النظام الليبرالي الغربي واعتناق المبادئ الديمقراطية التي نادى بها هذا النظام، وفي نفس الإطار نذكر التحولات الدولية التي أدت إلى فرض ضغط كبير على الأنظمة الاشتراكية، ودفعها نحو تبني الخيار الديمقراطي[2].

وعلى ضوء ما سبق، نجد ارتفاعا بحدة في الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري عام 1988، وظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من أجل الدولة الإسلامية وكذا الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرهما ودخولهم معترك السياسة في تلك الفترة وبالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية، حاملين للفكر المتطرف ومنطقا جهاديا بتجربة ميدانية وخبرة كبيرة بمجال حرب العصابات والذي أدى فيما بعد للانزلاقات أمنية دامية راح ضحيتها أزيد من 250 ألف قتيل وساهمت هذه الأحداث بإضعاف الدولة ومؤسساتها داخليا وخارجيا مع تهرب العديد من الدول من تقديم يد المساعدة لانتشال الجزائر من مستنقع الدم[3].

ب-انعكاسات الظاهرة الإرهابية في المغرب:

[1] باخوية دريس، المرجع نفسه، ص 100.

[2] باخوية دريس، المرجع نفسه، ص 102.

[3] باخوية دريس،المرجع نفسه، ص 102.

شهدت المملكة المغربية منذ ستينيات القرن الماضي صدامات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة "الشبيبة الإسلامية، والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وميلاد حركتين هما "حركة العـدل والإحسان"، وحركة "الإصلاح والتجديد".ومع إقرار التعددية الحزبية في المغرب، كان للحركتين المذكورتين حضور ملحوظ في الحياةيسمالسياسية المغربية، بيد أنه ونتيجة للتضييق الكبير على التيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة الشبيبة الإسلامية من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة بهدف إرساء دعائم الدولـة المغربية، ومد يد العون لتنظيم القاعدة محلياً وإقليمياً لطالما أن هذا التنظيم تشكل من مغاربة أفغـان يعملون تحت لواء وإشراف زعماء تنظيم القاعدة[1].

ونتيجة للصراع ما بين التيار الإسلامي في المغرب والنظام الملكي، قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من العمليات داخل الأراضي المغربية، أبرزها هجمات الدار البيضاء في ماي 2003، كما كشفت أجهزة الاستخبارات المغربية أن الكثير من العناصر الإرهابية المغربية كان لها دور كبير فـي عديد العمليات التخريبية، ومن بينهم زكريا الموسوي بالنسبة لهجمات 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنير المتصدق بالنسبة لتفجيرات فرانكفورت بألمانيا، وغيرهم[2].

1-الانعكاسات الأمنية للظاهرة الإرهابية في الدول العربية:

إن تهديد أمن دول العربية يعتبر من أهم وأخطر التأثيرات على الإطلاق، وخاصة في ظل تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي عرفتها دول المنطقة، وبالأخص في الجزائر أثناء العشـرية السوداء، وما عايشه الجزائريون في هذه الفترة من حالة الأمن وما ترتب عن ذلك من ظهور العديد من التنظيمات الإجرامية المنظمة، واتساعها وتطور وسائلها وأساليبها[3].

[1] باخوية دريس، المرجع نفسه، ص 103.

[2] باخوية دريس، المرجع نفسه، ص 103.

[3] باخوية دريس،"**دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 29، جامعة ادرار، الجزائر، 2017، ص175

من أهم الانعكاسات على الساحة الأمنية كذلك هو ظهور حركات إسلامية مقاتلة في منطقة الساحل والصحراء أرهقت الدول العربية مثل سوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن خاصة الجزائر نتيجة لجهودها في تأمين حدودها المشتركة مع المناطق التي شهدت ميلاد هذه الحركات[1].

جدير بالذكر في هذا المقام التنويه بأن هذه الحركات قامت بالكثير من الأعمال الإرهابية، أبرزها ما قامت به حركة "التوحيد والجهاد" حينما قامت باختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في دولة مالي، والتهديد بتصفيتهم إذا لم تستجب السلطات الجزائرية لإطلاق سراح عدة قيادات في هذه الحركة ودفع فدية بقيمة 15 مليون أوروا نذكر كذلك الاعتداء على محطة "تيقنتورين" بالجنوب الشرقي الجزائري، والذي تصدت له القوات الجزائرية باقتدار، ونجحت في تحرير كافة الرهائن والقضاء على جميع الإرهابيين بأخف الأضرار[2].

إن التهديدات الأمنية التي تعرضت لها دول العربية حتمت ضرورة القيام بتنسيق أمني كبير ما بين هذه الدول، ناهيك عن ضرورة إصدار قوانين خاصة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، ففي الجزائر تم إصدار القانون رقم 05-01 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما المعدل والمتمم، أما المغرب فتم إصدار ظهير شريف 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، وفي تونس صدر القانون رقم: 75 لسنة 2003، وتم تشديد الإجراءات الأمنية بشكل غير مسبوق كإجراء وقائي لمنع وقوع العمليات الإرهابية[3].

2-الانعكاسات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية في الدول العربية:

تتسبب العمليات الإرهابية في انعكاسات اقتصادية سلبية خطيرة، لاسيما في مجالات السياحة والاستثمار والنقل، وذلك بحكم ما يترتب عن تلك العمليات من آثار خاصة وأن أغلب العمليات الإرهابية تستهدف الأجانب، والمراكز الأمنية والدفاعية[4].

---

[1] بوخاية دريس، المرجع نفسه، ص 175.

[1] بوخاية دريس، المرجع نفسه، ص 175.

[3] القانون رقم 01/05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

[4] بوخاية دريس، المرجع نفسه، ص 105.

وكنتيجة لذلك، تعمل الدولة على زيادة الإنفاق المخصص للقطاعين المذكورين علىقطاعات أخرى كالبحث والتعليم ومختلف القطاعات التنموية الأخرى،وبالنسبة لدول المغرب العربي وحسب ما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن تأثير العمليات الإرهابية أربكت مسار التنمية بدول شمال إفريقيا، وحدت من معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول، والتي ستعاني من دون شك من صعوبات كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية[1].

ثانيا. انتشار الأسلحة في المنطقة العربية:

تحظر معظم دول العالم حمل أو اقتناء السلاح من دون ترخيص، وقد تكون القيود على امتلاك رخصة سلاح معقدة وصعبة وتحتاج إلى اختبارات عديدة نفسية، إلا أن السلاح غير المرخص ينتشر في الوطن العربي بكميات كبيرة وفي العديد من الدول العربية، ولا سيما بعد الربيع العربي، وأصبح حمل السلاح ظاهرة تسعى الحكومات لمحاربتها.

وإن كان ما يسمىبالربيع العربي قد أنتج فوضى كبيرة في المنطقة، فذلك شجع الكثير من الجهات وتجار السلاح على استثمار هذه الفوضى، وإدخال السلاح بكميات كبيرة إلى هذه الدول، وفي حديث لـ"سبوتنيك" يرى الخبير العسكري من مصر "جميل عفيفي" أن الربيع العربي ودول عديدة ساهمت بشكل كبير في انتشار هذه الظاهرة، ويقول: هناك دول عديدة مول الإرهاب وسعت إلى إثارة الفوضى في الدول العربية، لذلك تم تسريب كميات كبيرة الأسلحة عن طريق الدول الرخوة في المنطقة، وأول ما بدأت ثورات الربيع العربي وجدنا الأسلحة متوفرة بشكل كبير جدا في تلك الدول، ومن بعدها ازداد دخول السلاح كما حصل في سوريا واليمن وغيرها، وتطمح الدول العربية إلى سحب نحو الملايين من الأسلحة غير مرخصة منتشرة بين الجماعات الإرهابية والمواطنين، من خلال قانون الأسلحة والذخائر[2].

ثالثا. الهجرة غير الشرعية ومشاكل اللجــوء:

[1] بوخاية دريس، المرجع نفسه، ص 105.

[2] بوخاية دريس، المرجع نفسه، ص 105.

على الرغم من أن بلدان العالم العربي ظلت لمدة طويلة أرضاً للهجرة، إلا أن الهجرةقد اتخذت طابعا جديداً خلال السنوات القليلة الماضية، فإذا كانت أواخر عام 2000 تتميز بالهجرة المتواصلة، على وتيرة ثابتة، إلا أن هناك أيضاً توسعاً في الهجرة نحو الدول الاوربية، وهكذا تغيرت هوية الهجرة العربية وباتت أكثر تعقيدا[1].

أصبحت الهجرة غير الشرعية وسيلة يعتمدها الشباب العربي لبناء مستقبله نظرا للمستقبل المجهول في الوطن العربي، هذالتدهور لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وعدم توفر مناصب شغل،وتعتبر الهجرة قضية عالمية تواجهها العديد من البلدان، لكن المهاجرين ينظرون إليها من الجانب الإيجابي ويتجاهلون الجانب المظلم، نذكر منه[2]:

ا–المخاطر البشرية: يتعرض المهاجرون غير الشرعيين للكثير من المخاطر أثناء رحلتهم، مثل التجارة غير الشرعية للبشر، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالأعضاء، والاحتجاز غير القانوني، وغرق المراكب الهجرة.

ب–التهريب والجريمة المنظمة: قد يشترك بعض المهربين في الهجرة غير الشرعية مع شبكات الجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى تزايد حجم التهريب وتنامي الجريمة في المنطقة.

ج–التحديات الاقتصادية والاجتماعية: يمكن أن تؤثر الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قد تتعرض لضغوط على المواردوالخدمات العامة، وتواجه صعوبات في توفير الإسكان والتعليم والرعاية الصحية للمهاجرين.

كما يواجهون مشكل اللجوء وذلك لنقص الحماية فقد يجد اللاجئون صعوبة في الحصول على الحماية اللازمة في الدول المضيفة، حيث يمكن أن يتعرضوا للاستغلال والعنف والتمييز، وبعض اللاجئين يجدون أنفسهم مضطرين للعيش في مخيمات للاجئين، والتي قد تفتقر إلى البنية التحتية الكافية وتعاني من ضيق المساحة ونقص الخدمات الأساسية، وكذلك يواجه العديد

---

[1] ڤيرونيكاالنسبواساك، "**دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين والالجئين وطالبي اللجوء**"، لشبكة ألورو–متوسطية لحقوق الإنسان، 2010، ص 69.

[2] ڤيرونيكاالنسبواساك، المرجع نفسه، ص69.

من اللاجئين صعوبات في إعادة التوطين في بلد جديد، حيث قد يواجهون صعوبات في التكيف مع الثقافة واللغة الجديدة والحصول على فرص عمل مناسبة[1].

رابعا. تقييد المجال الدفاعي والعسكـري العربي:

يعاني النظام الإقليمي العربي من عوائقكثيرة يأتي على رأسها تقييد المجال الدفاعي والعسكري ويمكن إجمال مظاهر الضعف في محدودية الصناعات العسكرية العربية واعتماد منهج التبعية للدولالأخرى من خلال شراء الأسلحة والمعدات الحربية رغم حجم الغلاف المالي الكبير الذي تخصصهالدول العربية لمؤسساتها العسكرية، أضف الى ذلك انعدام التعاون العسكري العربي الغير مبرر في ظلوجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي لسنة 1950[2].

وحتى بالنسبة لدول الخليج العربي فقد تم سنة 2005 إعادة هيكلة قوة درع الجزيرة المشكلة عام 1986و إعادتها الى دولها على ان تكون تحت الطلب، بالإضافة الى ضبط و تقييد التسلح و تطبيقهعلى الدول العربية خاصة بعد حرب الخليج الثانية من خلال حجب التقنية العسكرية في جميع المجالاتوبالأخص في المجال النووي عن الدول العربية ، في الوقت الذي يمتلك الكيان الإسرائيلي ترسانة كبيرةو متطورة من الأسلحة و في مقدمتها الأسلحة النووية[3].

الفرع الثاني: تأثيرات الضعف الاقتصادي للأنظمة العربية

من الملاحظ أن للضعف الاقتصادي للأنظمة العربية تأثيرا واضحا ومباشرا على طبيعة الانفاق وتوزيع الاعتمادات المالية وهذا حسب خصوصية كل دولة والتي في حالة الأنظمة العربية نجدها ريعية بترولية اقتصاداتها غير مستقرة ومتذبذبة ويعكس ذلك في عدم الاستثمار في البنى التحتية وتنويع الاقتصاد والمداخيل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتوفير السيولة المالية ودفع بعجلة الاقتصاد.

أولا. هشاشة الاقتصاد العربي:

[1] فيرونيكاالنسبواساك، المرجع نفسه، ص69.

[2] عبد القادر نابي، مرجع سابق، ص 192.

[3] عبد القادر نابي، مرجع سابق،ص 193.

لقد كانت نتيجة كل محاولات التعاون الاقتصادي العربي بين الدول العربية بالفشل، ويرجع هذا الفشل الى مجموعة من الأسباب التي يمكن إجمالها في ما يلي[1]:

1-وجود مركز القرار خارج المنطقة العربية.

2-عدم جدية تطبيق القرارات المتخذة ان وجدت.

3-فشل الاتفاقيات الخاصة بالوحدة الاقتصادية العربية لانعدام تحقق الشروط الاقتصادية الهادفةالى توطيد وتعزيز أواصر التضامن الاقتصادي الإقليمي.

4-تغليب العامل السياسي على العامل الاقتصادي.

5-هيمنة النخب السياسية الحاكمة على مجمل العلاقات و القرارات و حصرها في الجانب السياسي على حساب الجانب الاقتصادي.

6-إتباع نهج تقليد السياسات الاقتصادية الغربية رغم أنها لا تتوافق وسياسة الأنظمة الاقتصاديةالعربية، خاصة مع وجود هياكل ومؤسسات تحكم التعاون العربي المشترك.

7-تعدد مظاهر التخلف الاقتصادي العربي كارتفاع نسبة البطالة و التضخم الاقتصادي و التبعية الى الخارج.

ثانيا. تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:

يلعب النفط دورا مهما في النمو الإقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له،نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويلمشاريعهمالتنموية، ويعتبر ذو أثرإيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه. وهناك ضرورة للتمييزبين آثارصدمات أسعار النفط في المدى القصيروالطويل. فارتفاع أسعار النفط في المدى القصيرله آثار إيجابية على الناتج، ولكن وقد يكونلإرتفاع أسعار النفط آثار سلبية أخرى بالنسبة للدول المصدرة[2].

[1] نابي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 193.

[2] منال بلقاسم، "**اثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط**"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 158.

فالتقلباتالكبيرة في أسعاره نتيجةالزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ماتؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يصبح أكثر تحديا لهذهالاقتصادياتللتخطيط للمستقبل، وفي الواقع، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلىإعادة تخصيص الموارد[1].

أما بالنسبة لانخفاض أسعار النفط فسيكون له أثر سلبي على أغلبية الدول المنتجةللنفط وهذا حسب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزانيات حكومات هذهالدول. وبوجه عام، إنخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مماسينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية، وأيضا أسعار الصرف في بعض هذهالدول (روسيا، وفنزويلا، ونجيريا)، وفي هذا المجال توجد مخاطر على الإستقرار المالي،ولكنها محدودة حتى الآن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل[2].

وتعتمد العديد من الدول المتوسطة والفقيرة الدخل على مداخيل النفط من أجلتمويلميزانياتها بغرض تحقيق أهدافها الإجتماعيةوالسياسية، وهبوط أسعار النفط سيقلبلهم أوضاعهم رأسا على عقب، حتى العديد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في العالمفي الشرق الأوسط سيبنونميزانياتهم على أسعار النفط أكثر من 100 دولارللبرميل، لتحقيق التوازن في موازينهموتغطية كافة النفقات[3].

ثالثا. المنافسة الاقتصادية العالمية وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي:

تشير المنافسة الاقتصادية العالمية إلى المنافسة بين الشركات والاقتصادات في مختلف الدول، يعزز التطور التكنولوجي والعولمة التجارية وتحرر الأسواق العالمية هذه المنافسة. يسعى البلدان إلى تعزيز منافستها الاقتصادية من خلال تحسين إنتاجيتها وجودة منتجاتها وابتكارها وتعزيز القدرة التنافسية، تترتب على المنافسة الاقتصادية العالمية بعض المعيقات، كزيادة

[1] منال بلقاسم، المرجع نفسه، ص 158.

[2] منال بلقاسم، المرجع نفسه، ص 160.

[3] منال بلقاسم، المرجع نفسه، ص 160.

الضغوط على الشركات المحلية فيمكن أن تواجه الشركات المحلية ضغوطًا منافسة قوية من الشركات الأجنبية التي تتمتع بمزايا تنافسية مثل التكنولوجيا المتقدمة والتكاليف المنخفضة، كذلك البطالة وتغيرات سوق العمل فالتنافس العالمي المشددقد يؤدي إلى تغيرات في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة في بعض القطاعات التقليدية التي لا تستطيع المنافسة على المستوى العالمي، و توجهات السياسة التجارية فالحكوماتقد تتبنى سياسات حماية تجارية مثل فرض رسوم جمركية وتعزيز المعايير التجارية، وهذا يمكن أن يزيد من التوترات التجارية بين الدول ويؤثر على حركة التجارة العالمية وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون هناك عدة أسباب لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي، مثل[1]:

ا- العوامل سياسية واقتصادية: التغيرات في السياسات الحكومية والاستقرار السياسي والاقتصادي يمكن أن تؤثر سلبًا على الثقة بين المستثمرين الأجانب وتقلل من رغبتهم في الاستثمار.

ب- عوامل اقتصادية عامة: الظروف الاقتصادية العامة في البلد المضيف، مثل التباطؤ الاقتصادي أو الركود، يمكن أن تقلل من جاذبية الاستثمار.

ج- القوانين واللوائح: القوانين واللوائح المعقدة أو القيود على الاستثمار الأجنبي يمكن أن تكون عائقًا أمام المستثمرين الأجانب وتقلل من اهتمامهم بالاستثمار في البلد المعني.

المطلب الثاني

تأثير التهديدات الإقليمية للأنظمة العربية

نجد أن الدول العربية وعلى خصوصيتها اللغوية والعرقية وكذا الدينية في الغالب والتي كانت مركز قوة في كثير من الأحيان ، الا أن ذلك لم يستثنها من التهديدات والصراعات الداخلية وفي بعض الأحيان الإقليمية من تشكل لبؤر إرهابية على حدود الدول مما يجعلها في حالة استنفار قصوى وترقب وانفاق كبير للموارد المالية، وكذلك نلاحظ الفكر التحرري والذي ينبذ الحكم

[1] منصور الزين،**تشجيع الاستثمار وأثاره على التنميةالاقتصادية**،ط1، دار الراية،الأردن،2012، ص38.

الكلاسيكي والذي تتبناه عديد الدول العربية بعيدا عن التداول الديمقراطي مما ساهم في تشكيل تهديدات داخليا وإقليميا[1].

الفرع الأول: تأثير التهديدات الداخلية (العربية)

هي تلك المتعلقة بالعلاقات العربية – العربية و تتمثل في إمكانية ان تكزن دولة عربية مبعثتهديدامني لدولة عربية أخرى، و من ثم فان هذا التهديد يتعلق بجميع الدول العربية ، و اغلب التهديداتالداخلية مصدرها مشاكل الحدود الموروثة عن الاستعمار و التي سهلت عملية الانقسام و التجزئة بينالدول العربية مثال ذلك :(مشكل الحدود الجزائري المغربي و المشكل العراقي الكويتي)،هذه المشكل كان يؤدي في كل مرة الى تأجيج الصراع بين الدول العربية و الوصول الى نزاعات مسلحة،و يمكن تصنيفها من بين التهديدات الخطيرة و من بين إحدى المعوقات أمام تماسك و وحدة النظامالإقليمي العربي[2].

كما يعتبر مشكل التنمية من بين اكبر المعوقات أمام الوحدة العربية عموما و وحدة النظام الأمنيالإقليمي العربي لما له من تداعيات على الأمن الغذائي العربي ، خاصة إذا علمنا ان الدول العربيةمازالت تعتمد على غيرها في غذائها و هذا الأمر يعني تبعيتها للقرار السياسي العالمي (صندوق النقدالدولي مثلا)،وقد ارتبطت التنمية في المنطقة العربية ارتباطا وثيقا بالنفط (الاقتصاد المبني على الريع) الشيء الذي اثر بالسلب على الاقتصاد العربي و ساهم مباشرة في رسم الخريطة السياسية و الاقتصاديةللدول العربية، رغم ما تتوفر عليه المنطقة العربية من مقدرات فلاحية و بترولية تمكنها من تحقيقاكتفائها الذاتي ، كل هذه المعطيات جعلت مشكلات التنمية العربية ترتبط مباشرة باي تطوراتاقتصادية قد تحدث في العالم[3].

يمثل الأمن الغذائي عائق كبير للاقتصاد العربي و هو احد المعايير الهامة لقياس اقتصاديات الدولالعربية حيث يشكل استيراد الغذاء فجوة كبيرة تكلف ميزانيات الدول العربية نفقات

[1] نابي عيد القادر، مرجع سابق، ص 194.
[2] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 194.
[3] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 194.

كبيرة و هامةتقدر بالملايير و هي مستمرة في الزيادة مع مرور الزمن نظرا للتبعية للخارج و عدم تحقيق الاكتفاءالذاتي[1].

يعد كذلك مشكل المياه من بين العوائق الحقيقية أمام تماسك النظام الأمني الإقليمي العربي، وندرة المياه تشكل أزمة حقيقية في المنطقة العربية خاصة إذا وضعنا في الحسبان ان المتربصين بالوحدةالعربية يستعملون موضوع ندرة المياه كورقة ضغط على الدول العربية يلوحون بها متى أرادوا وعندما تستدعي الظروف ذلك ، في ظل وجود منابع بعض موارد المياه خارج اطار الحدود العربية، نتيجةذلك برزت اعتبارات عديدة جعلت المياه العربية في قلب العلاقات الدولية و الإقليمية التي تساهم فيصياغة المشهد المائي في المنطقة خارج إطارها العربي لتتعداه الى الإقليمي يشكل خاص[2].

وجدير بالذكر ان ضعف الأداء السياسي للأنظمة العربية يعد اخطر تهديد علة النظام الأمنيالإقليمي العربي لما فيه من تأثير مباشر على المجتمعات و الشعوب العربية على كافة المستويات خاصةالسياسية منها و الدستورية و التي تتفاعل مع الإطار الخارجي بالتوافق مع التوازنات الداخلية، و جوهرإشكالية الأنظمة السياسية العربية في شرعيتها و أساليب و أدوات حصولها على السلطة و كذلك طريقةممارستها للسلطة، و أصبحت عاجزة عن التطور وفق مقتضيات التحولات الدولية و الإقليمية و حتىالداخلية[3].

طفت كذلك على سطح عوائق الأمن العربي ظاهرة الغلو و التطرف داخل المنطقة العربية التيابتدعتها حركات متطرفة تتغذى من جهات مشبوهة خارجية و داخلية ، و أصبحت هذه الحركات رقماصعبا في معادلة الأمن العربي و جزءا لا يتجزأ منه ، أدخلت هذه الحركات باسم الإسلام على المنطقةالعربية ممارسات لا صلة لها بالدين[4].

---

[1] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 195

[2] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 195.

[3] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص195.

[4] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 195.

الفرع الثاني: تأثير التهديدات الخارجية (الدولية)

تشكل التحالفات الدولية والتواجد العسكري في المنطقة العربية خاصة الخليج العربي أهم تهديددولي من القوى الكبرى على الدول العربية، وتعتبر السمة البارزة في الواقع العربي الأمني الإقليميو ذلك من خلال الاتفاقيات الأمنية مع الدول الكبرى بشكل أساسي ، و يعتبر التحالف مع الولاياتالمتحدة ابرز مشهد في ذلك و الذي يمثل فيها العنصر الأمني و الاقتصادي والسياسي ابرز دوافعه ، وقد تميز هذا التحالف عبر مراحل أولها كانت من خلال مبدأي إيزنهاور 1957 و كارتر 1980 والتي انتهت بتقديم المساعدات الاقتصادية العسكرية و استخدام القوة للدفاع عن منطقة المشرق العربيالشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي ، ثم تأسيس قوة التدخل السريع لحماية المصالح الأمريكية فيمنطقة المشرق العربي ، و ارتسمت في المغرب العربي من خلال الحفاظ على ميزان القوة نظرا لوجودالنفوذ الفرنسي فيها و ارتكزت استراتيجيتها في تشجيع المغرب الأقصى للعب دور سياسي في مدالجسور بين الدول العربية و إسرائيل في اتجاه السلام[1].

أما ثاني مراحلها فكان بعد الغزو العراقي للكويت و الذي انجر عليه زيادة النفوذ الأمريكي فيدول المنطقة مما حول موقفها اتجاه إسرائيل نتيجة اختلال توازن القوة بعد تدمير القوة العراقية، أما ثالث مرحلة فكانت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، و هي تعتبر مرحلة التحالفالطوعي و بدأت معالم التغيير في صيغة التحالف الموجود من اجل الغزو غير المشروع للعراق و عدمرغبة دول محافظة كالسعودية و صول الأمر الى حد الاحتلال بشكله الذي حدث و نتج عنه نقلقاعدتي" العديد و السيلية" الى قطر في 2003[2].

كما أثرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على التحالف الأمريكي العربي الذيأصبح طوعي نتيجة المساعدات المقدمة للدول العربية لمكافحة الإرهاب و الحفاظ على تصنيفها في خانةالدول الصديقة للغرب من خلال مسارعة بعضها لدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية في حربها علىالإرهاب ، و وجود اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى الأخرى كبريطانيا ، و

[1] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 199.

[2] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 200.

فرنسا التي تضمن إقامة قاعدة أجنبية لها في الإمارات في 2008 ، و انتشار القواعد الأجنبية و التسهيلات في دول عربيةأخرى مثل جيبوتي التي يوجدبها قواعد فرنسية ، و أخرى أمريكية ، بالإضافة للاتفاقيات الأمنية التيتسمح بالتدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الأجنبية، كما بدأت مطالبة الولايات المتحدة الأمريكيةمن الدول العربية مباشرة الإصلاحات السياسية بحيث ربطت الديمقراطية بالإرهاب و بدأت في وضعسياسة خاصة للإصلاح السياسي في المشرق العربي[1].

المبحث الثاني

أفاق إصلاح جامعة الدول العربية

إن الجامعة العربية من تجربتها الطويلة للعمل العربي المشترك كسبت خبرة كبيرة في التعامل مع القضايا على مختلف مستوياتها،فإن صناع القرار استفادوا كثيرا من هذه النكسات، فالوضع الذي تعيشه الدول العربية يحتم عليها الإصلاح خاصة في ظل الضغوطات الداخلية والخارجية من قبل لولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول

مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية

لم تكن فكرة الإصلاح بصفة عامة حديثة العهد بل هي تمتد عبر فترات تاريخية، حيث لمتتوقف المبادرات الخاصة بالمطالبة بضرورة التغيير في البلاد العربية عند مرحلة معينة كما أن الأطرافالداخلية كانت الأقوى من حيث الضغط باتجاه التغيير من قوى الخارج. لكنالمبادرات الإصلاحية ما يميزهاانها جاءت شاملة، ولم تقتصر على جانب معين دون جوانب أخرى[2].

الفرع الأول: عوائق إصلاح جامعة الدول العربية

تواجه جامعة الدول العربية العديد من العوائق والتحديات في عملية الإصلاح وتحقيق التطور في إطارها، قد تكون هذه القيود عائقا وتنقسم هذه العوائق على مختلف المجالات، نذكر منها:

[1] نابي عيد القادر، المرجع نفسه، ص 200.

[2] نابي عيد القادر، مرجع سابق، ص 181.

أولا. العوائق السياسية والاقتصادية:

من بعض أهدافالجامعة تنمية التعاون بين دول الجامعة في جميع المجالات، وصيانة استقلال الدول الأعضاء ومساعدة الدول الأخرى ممن لم تحصل على استقلالها بعد والمحافظة على السلام والأمن العربيين، ولو إن الجامعة سعت لتحقيق هذه الأهداف بالشكل السليم لأصبح لها دور بارز وعالمي في جميع القضايا العالمية[1].

إن اعتراض بعض الدول العربية على سياسة الجامعة المالية أدى إلى عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها المالية تجاه الجامعة مما أدى إلى عجز كبير وواضح في الميزانية الخاصة بالجامعة والذي انعكس على مستوى أدائها على جميع الأصعدة كما واجهت الجامعة الكثير من الصراعات والمشاكل بين الدول العربية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها، فمن الناحية الاقتصادية عانت الجامعة عجزا في الميزانية وخصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة لمعارضة الدول الأعضاء الممولة لها لسياسة أمينها العام. وإذا تطرقنا إلى الدور السياسي الذي لعبته الجامعة تجاه الدول العربية نراه غير مؤثر، والدليل على ذلك دورها في غزو النظام العراقي البائد لدول الكويت حيث اكتفت بالتنديد والاستنكار والشجب على الرغم من زيارة الأمين العام للعراق وسعيه لحل المشكلة إلا أنه لم يوفق وتكرر المشهد مجدداً في حرب تحرير العراق، وهذا دليل واضح على عجز الجامعة عن حماية الدول العربية الأعضاء فيها من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها هذه الدول[2].

وفي القمة العربية الأخيرة التي عقدت في تونس صرح الأمين العام للجامعة بأن الجامعة تواجه مشكلات مالية وخلافات مع بعض الدول العربية مما سيؤدي إلى حل الجامعة وإن اعتقد إن حل الجامعة العربية ليس هو ما تسعى إليه الدول العربية لأنه في هذه الحالة لن

[1] هاني محمد عبد الرسول،"**دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادي**"، تاريخ النشر: 4 افريل 2018، تاريخ الأطلاع: 1 جوان 2023، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=53483

[2] هاني محمد عبد الرسول، المرجع نفسه.

يصبح هناك مظلة تضم الدول العربية وتقوم على حمايتها وحماية حقوقها من الصراعات الدولية والعالمية[1].

ثانيا. العوائق التنظيمية:

تعاني الجامعة العربية من عدة مشاكل تنظيمية نذكر منها[2]:

-ضعفالتنسيق بين الدول الأعضاء في البرامج السياسية والاقتصادية والثقافيةوالاجتماعية.

-نقص التوسط في حل الأزمات والنزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة والأطراف الأخرى.

-غياب التعاون الاقتصادي وتنسيق تدابر الدفاع العسكري بين الدول الموقعة علي اتفاقية الدفاع المشترك.

الفرع الثاني: مضمون المبادرات الرسمية لإصلاح جامعة الدول العربية

لقد فرض مطلب الإصلاح والتجديد على الساحة العربية خصوصا على مستوى القمم العربية، وقد تبين ذلك بعد مداولات القمة العربية بالقاهرة في أكتوبر ،2000 وتأكد على مدى الدورات التالية له التي عقدت حتى الآن (عمان2001، بيروت 2002، شرم الشيخ 2003، تونس 2004، الجزائر 2005)وقد قررت المجموعة ما يلي[3]:

1-اعتماد آلية عقد قمة سنوية لضبط الأمور، وتفعيل مرجعية عليا منتظمة للعمل العربي المشترك .

2-تكليف الأمين العام للجامعة العربية بموجب قرار صدر في قمة عمان ،2001 باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة، لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة، كما كلف

[1] هاني محمد عبد الرسول، المرجع نفسه.

[2] هاني محمد عبد الرسول، المرجع نفسه.

[3] بن نكاع عصام، **جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 160.

الأمين العام في الدورة نفسها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديث وتطوير أنظمة العمل العربي المشترك ومطالبة الدول الأعضاء تقديم مساهماتها في هذا الشأن.

3-قرار قمة بيروت في عام 2002 بالإسراع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على ذلك بالإعداد لتنفيذ هذا المشروع بحلول العام ،2005 والعمل على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وإجراء الدراسات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

وقد أبدت الأمانة العامة خلال السنوات الأخيرة استجابة ديناميكية في التعامل مع هذه المتغيرات، وانعكس ذلك في أحداث نقلة نوعية في آليات الحركة على الصعيد العربي والدولي، وقد اتجهت جهود الأمانة العامة إلى تحقيق إصلاح مؤسساتي واسع داخل الأمانة العامة نفسها وداخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدخال قضايا حقوق الإنسان ونزع السلاح، والتعاون العربي بوجه عام[1].

ومن هنا قامت مجموعة من الدول العربية بإعداد مشاريع تطوير الجامعة العربية عرضت على الأمانة العامة لكي تخرج من خلالها بمشروع عربي متكامل، يعرض على مؤتمر القمة العربية الذي ينعقد في تونس والجزائر[2].

أولا. المبادرة الليبية:

جاءت المبادرة الليبية سابقة لكل الأحداث العامة التي شهدتهاالسنوات الأخيرة بما فيها انتفاضة الأقصى وأحداث الحادي عشر سبتمبر وكذلك غزوالعراق، وارتبط توقيعها بشكل خاص بعملية إعادة تقييم للسياسة الإقليمية لليبيا وتحديداتجاهها الرئيسي ما بين العروبة والإفريقية علاوة على اختتام مشكلة لوكيربي، والمشكلةالليبية مع الغرب، وانطلاقا من هذه

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 160.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 160.

الأوضاع طرح مشروع الليبي ورقة أخيرة قبل إعلانليبيا أن إفريقيا هي ميدان حركتها الرئيسية، ومحاولة إظهار العجز العربي الكامل،خاصة في مواجهة القوة الكبرى[1].

وقد ركزت المبادرة الليبية على إنشاء الاتحاد العربي والمؤسسات التي تمكنه منأداء مهامه على جميع المستويات مع إضافة مجلس للأمن العربي ومجلس للدفاع المشتركومحكمة عدل عربية، أما ما يتعلق بالمحور الوظيفي فأكدت ليبيا على تحييد العمل الاقتصادي عنالخلافات العربية[2].

أما ما يتعلق بالتصويت فدعت إلى أن ما يقرره المجلس الوزاري بأغلبية الثلثينيكون ملزما للكل، والأغلبية تلزم من يقللقد جاء المشروع الليبي أشبه بمشروع أكاديمي ينشد الحدود القصوى ويتجاهلمعوقات العمل المشترك سواء النابعة من داخل الوطن أو القادمة من الخارج، أي أنهاطرحت تحت شعار " إما/ أو"، فإما القبول بالمشروع الليبي كاملا أو الانسحاب للبحثعن ميدان حركة جديدة بعيدا عن الساحة العربية[3].

ثانيا. المبادرة السعودية:

طرحت في فترة سبقت مباشرة التنفيذ الفعلي للغزو الأمريكي البريطاني للعراق،وبعد أن كانت كل الشواهد تثير إلى ترجيح وقوعه، وفي وقت تجاوز العنف الإسرائيليالمسلح في المناطق الفلسطينية المحتلة كل الحدود العقلانية، دون أن يتمكن الطرفالعربي من اتخاذ أي خطوات جادة أو عملية لوقف التدهور على الساحتين العراقيةوالفلسطينية، والأخطر من ذلك أنها طرحت بعد شهر واحد تقريبا من إعلان وزيرالخارجية الأمريكي لمبادرته التي أطلقت عليها " الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكيةوالشرق الأوسط"، بل واكبت أيضا تحول السعودية إلى

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 161.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 161.

[3] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 161.

هدف للاتهامات الأمريكية "رسميةأو غير رسمية" بأن ثمة جبهات في داخلها وثقافات تروج لها تشجع على انتشار الإرهابوتتمحور هذه الاتهامات حول عناصر وأشخاص في السلطة الحاكمة أو مقربة منها[1]

وقد كان جوهر المبادرة السعودية حول إجراء تعديلات على ميثاق الجامعة العربيةالحالي دون إلغاءهاأما بخصوص الإصلاح الداخلي فإنها ترى أنه هو المنطلق لبناء القدرات العربية، وتحقيق التنمية، وتنمية المشاركة السياسية والتعامل بموضوعية مع المستجدات الاقتصاديةالعالمية، أما فيما يتعلق بالجانب الوظيفيفقد أقرت المبادرة على[2]:

-تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية بشكل نهائي في عام 2005 على أن تكونخالية من جميع الاستثناءات والقيود الإدارية والفنية.

-الوصول إلى الاتحاد الجمركي، في فترة لا تتعدى الـ 10 سنوات تمهيدا لإنشاءالسوق المشتركة.

-دعم القطاع الخاص.

وفي مجال الالتزام والتصويت فقد أكدت المبادرة على نقطتين رئيسيتين[3]:

-التزام القادة العرب الكامل بالميثاق المعدل، والوقوف بكل حزم لمن يقف فيطريق التنفيذ.

-ضرورة وضع الآليات اللازمة لضمان التنفيذ.

وعلى ضوء هذه النقاط يمكن اعتبار أن المبادرة السعودية جاءت مثابة خط دفاع عن النفس ومحاولة لتنشيط العمل العربي الإسلامي في مواجهة هذه التحديات، فضلا عنتأكيد حيوية الدور السعودي في توجيه مسيرة التضامن العربي واجتياز المأزق الراهن،وتنفرد المبادرة

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 162.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 162.

[3] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 162.

السعودية بالتطرق إلى مسألة "الإصلاح الذاتي" في الدول العربية باعتبارهالمنطلق الأساسي بناء القدرات العربية وتوفير شروط النهضة الشاملة[1].

ثالثا. المبادرة الأردنية:

جاءت المبادرة الأردنية بسيطة فلم تتطرق إلى كافة الجوانب، سوى أنها ركزت على التطوير المؤسساتي وركزت على الارتقاء بجامعة الدول العربية، وتشكيل لجنة فنية لإعداد الدراسات الأزمة في هذا المجال، وأعلن مندوب الأردن الدائم بأنه يهدف إلى تأكيد إلزامية القرارات التي تصدر عن الجامعة العربية على الجميع، وتأكيد العمل العربي المشترك لتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى العمل العربي الجماعي، وأكد أن تلك الأفكار والمقترحات تهدف إلى تمكين الجامعة العربية من تطوير دورها الحالي إلى دور أكثر فاعلية بالنسبة لتحقيق الأهداف العربية خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادي، وأشار هاني الملقي إلى الأسلوب الذي تتبعه بلاده في الحوار وسماع الرأي الآخر حتى يمكن أن تكون هناك مقترحات تخرج عن الاجتماع الوزاري بشأن التطوير، وتتسم بالشفافية والوضوح وتكون قابلة للتنفيذ[2].

المطلب الثاني

متطلبات إصلاح جامعة الدول العربية

إن موضوع إصلاح الجامعة العربية هو موضوع قيد البحث والتداول على مستوى النخب السياسية والمفكرين السياسيين والقانونيين، ومطلب ملح للجماهير والرأي العام العربي منذ عدة عقود، لكن بلغت ذروتها في مناسبتين اساسيتين الأولى في عام 1980 عند نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس جراء تعليق عضوية مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفد، واجتمع على إثرها فريق من الخبراء المختصين في مختلف التخصصات من اجل مراجعة الميثاق وإمكانية تعديله والثانية: في قمة تونس 2004 غير انه تم إرجائها إلى القمة اللاحقة بالجزائر، لأن قمة

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 163.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 170.

تونس عالجت أربعة مواضيع وهي:العراق، فلسطين، الإصلاح السياسي والاقتصادي وصراع الحضارات[1].

الفرع الأول: تعديلميثاق جامعة الدول العربية

في مشروع تعديل ميثاق، فإنه يطلب إضافة لأغلبية ثلثي الدول الأعضاء أن يصادقوا على التعديل لاعتبار التعديل نافذا، فقد أضاف مشروع التعديل محكمة إدارية التي يتم تعيين أعضائها ووضع نظامها الأساسي عن طريق مجلس الشؤون السياسيةلقد أصبح التغيير والتعديل والإصلاح أحد أهم العناصر في النظام الإقليمي العربي، خاصة منها ميثاق الجامعة، ولكن التساؤلالمطروح هو إذا كان الميثاق سبب عجز الجامعة عن تحقيق أهدافها[2].

اختلفت الآراء في ذلك، حيث يرى البعض أن الميثاق أكثر تقدما من الواقع العربي المعاش، كما أن هناك تشاؤما من إمكان موافقة الدول العربية على تطوير الميثاق بجعل الجامعة أقوى من الناحية القانونية في الوقت الذي تقف فيه عاجزة عن تنفيذ ما ورد فيه[3].

ومن جهة أخرى يؤكد البعض أن تعديل الميثاق ليس هو المشكلة وأنة المشكلة هي في تنفيذ القرارات، ولو نفذت القرارات التي أصدرتها الجامعة وأكثر من 59% بالإجماع لتغير نوعيا وضع العمل العربي المشترك، كما أن تعديل الميثاق أمر محبب إلا أنه ليس هو جوهر القضية[4].

يرى البعض أن الميثاق الذي وافقت عليه الدول السبعة المؤسسة للجامعة منذ نصف قرن ربما لم يعد هو الأنسب الآن، لأن الظروف العربية والإقليمية والدولية تغيرت بشكل جذري، وهو ما يحتم إعادة النظر في الميثاق بما يستجيب لطموحات الشعوب العربية، يتماشى مع مستجدات الفترة الحالية والمستقبلية حتى تكون الجامعة تتماشى وتطلعات القرن الواحد

[1] نابي عبد القادر، مرجع سابق، ص 181.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

[3] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

[4] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

والعشرين، كما أن هناك بعض الدول لا تسدد التزاماتها فمن العبث أن نقفز إلى القمة وننسى القاعدة من خلال تعديل الميثاق الحالي، ويبدوا أن الآباء المؤسسين للجامعة لم يتنبؤوا بما يمكن أن تكون عليه الخلافات البينية وتطوراتها المحتملة، حتى تبلغ حد النزاعات المسلحة وحتى الغزو[1].

يكفي أن تقول أننا نعيش في مرحلة يطغى عليها مشاريع الإصلاح الداخلية والخارجية إرادية أو مفروضة، وبالتالي وجب تعديل الميثاق وفق روح العصر، ومهما أرادت الأمانة العامة أن تتحرك فإنها ستبقى أسيرة إرادات أعضائها، فهم أصحاب القرار فيها، وهم اللذين لم يريدوا حتى اليوم أن يعدلوا الميثاق ليمنحوا المؤسسة القومية الإمكانيات والصلاحيات التي تؤهلها للقيام بدورها كمنظمة إقليمية تنطلق من إرادات الأعضاء ومن قراراتهم، وفي غير هذه الوسيلة ستبقى الجامعة كما أراد لها أصحابها، منتدى قوامه الضعف وفقدان القدرة على التدبير[2].

الفرع الثاني: الإصلاح الإداري والسياسي

لا يزال هو الأخر محل انتقادات كثيرة باعتباره يشكل عائق يقف على حساب أداء الجامعة العربية، لذا وجب خضوعه لمنطق الاصطلاح. في هذا السياق لاحظنا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى جاء بخطة تطوير واعادة هيكلة أجهزة الجامعة العربية، وذلك عملا بالتفويض الذي منحه إياه قادة الدول العربية في قمة عمان، 2001و قد بدا في الحديث عن الجانب المالي، واهم جوانب الاصطلاح التي شرع فيها الأمين العام هيالبدأ في إنهاء عقود بعض الخبراء الذين كانت تستعين بهم الجامعة،قلص عدد العاملين في مكتب الجامعة ببيروت، وأعلن عن اتباع سياسة جديدة في التوظيف،حيث لا تتجاوز مدة عقود الخبراء الذين تستعين بهم الجامعة ستة اشهر، وافق على تخفيض سن الخروج من الخدمة لكبار الموظفين بالجامعة إلى 58عاما بدلا من 62، اتباع أسلوب التعاقد

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

الشخصي لتوفير الموظفين لأجهزة الجامعة، وهو النظام الذي يضمن مزيدا من الكفاءة وفعالية الأداء في ضوء ما يستلزمه من نظام دقيق للاختيار من خلا ل المسابقات[1].

أجرى الأمين العام تغييرات هيكلية إدارية بعد اجتماعه بمديري ورؤساء 24 منظمة متخصصة تابعة للجامعة في جوان ،2001عرض خلالها خطة التطوير التي تستند إلى ضرورة البدء في هيكل الجامعة إداريا والقضاء على ما بها من ترد بيروقراطي، وكان من بين المقترحات التي ساقها في هذا الصدد هي[2]:

1- تعيين نائب للأمين العام

2- تعيين ستة مفوضين عامين للجامعة، لأول مرة في تاريخها وذلك في مجالاتحقوق الإنسان، المغتربين، المجتمع المدني، الاقتصاد والشؤون الاجتماعية.

3- تعيين نائب لكل مفوض، تعيين مبعوثين للجامعة للتعامل مع المشكلات الطارئة، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

4- إدخال رؤساء الوزارات والحكومات العربية ضمن منظومة اجتماعات الجامعة الدورية للاجتماع مرة واحدة في العام، لمناقشة القضايا العربية الخاصة بتفعيل التعاون العربي المشترك، بعيدا عن اجتماعات مجلس الجامعة التي أصبحت تعد على مستوى القمة دوريا في مارس من كل عام، وعن اجتماعات وزراء الخارجية التي تعد مرتين في العام في كل من مارس وسبتمبر، واجتماعات السفراء والمندوبين التي تعقد شهريا.

إن مجلس رؤساء الحكومات المقترح يمثل نواة لمجلس اقتصادي واجتماعي عربي على غرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، ويشكل محاولة لإدخال المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة في إطار ثوب تنظيمي حاكم تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقترح[3].

---

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 157.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 157.

[3] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 158.

كما أن خطة التطوير ترتكز علىاختيار شخصيات ذات ثقل في المجتمع العربي يتم تفويضها لتوي مسؤولية العمل في مجالات محددة في اطار الجامعة العربية ويطلق عليها اسم "المفوض العربي واعادة هيكلة الامانة العامة لجامعة الدول العربية بما يعكس تأكيد وتجديد عدد من المجالات التي يجب ان تشكل الاهتمام العربي طبقا للمفاهيم العالمية والعربية المعاصرة، اعادة ترتيب العلاقات بين عناصر منظومة العمل العربي في ظل هيكل واضح مرشد، واجراء تقييم دوري لكافة عناصر عمل المنظومةباعتبار أن العمل يتم وفقا لبرامج وخطط محددة وبأهداف وأطر زمنية لتحقيق تلك الأهداف[1].

أتي هذا التطوير كضرورة ملحة اقتضاها الواقع العربي، نظرا لأن كل الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالجامعة قد تغيرت كلها إلا الجامعة العربية التي تعد التنظيم الدولي الوحيد الذي لم يشهد طوال تاريخه الطويل تطويرا في الأهداف والآليات على نحو ما شهدت تجارب تنظيمية أخرى، ومن جهة أخرى لتغطية الثغرات التي احتواها الميثاق[2].

الفرع الثالث: الإصلاح المالي.

لم تكن المشكلة المالية للجامعة العربية وليدة السنوات الأخيرة بل لازمتها منذ فترة طويلة، حيث أن في سنة 1974 كانت الأقطار الأعضاء مدينة للجامعة بمبلغ يصل إلىحوالي سبعة ملايير دولار يمثل متأخرات لم تسددها الدول الأعضاء، وأن هذا المبلغ لم، وتظهر ضخامة هذا يتناقض خلال وحتى نهاية 1978 حوالي 14 مليون دولارالمبلغ وأهمية مغزاه إذا عرفنا أن موازنة الجامعة السنوية كانت في ذلك الحين لا تجاوز سبع ملايين دولار[3].

ويتضح أن الأقطار التي كانت تسدد بانتظام حصتها في الموازنة تجمع خليطا بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، فقد كانت هناك زيادة في الميزانية لكن لم تكن تتناسب

[1] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 158.

[2] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 158.

[3] بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

مع الدخل القومي العربي، كل هذه الأزمات المالية الحادة التي عانت منها الجامعة العربية هي نتيجة أسلوب وتوقيت سداد الدول الأعضاء لحصصها من ناحية، وعجز بعض الدول عن السداد من ناحية أخرى، كما أن هناك بعض الدول التي تستعمل التسويق في السداد من أجل ممارسة ضغوط سياسية على الجامعة في بعض القضايا التي سيتم معالجتها،وما زالت لحد الساعة هذه المشكلة تقف أمام حركية الجامعة العربية[1].

أصبح الإصلاح المالي للجامعة العربية واجب، اضافة الى دراسة مشروع ميزانية الجامعة وإقراره وعلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وكل حسب ظروفه أو دخله القومي، وقد صرح الأمين العام للجامعة العربية عقب اختتام قمة الوزراء الخارجية في ندوة صحفية بالجزائر أن "بعض الدول العربية تسببت في توقيف 417 مشروع حتى عام 2005 وأن معظم هذه المشاريع تعنى بالأسرة والطفل والمجتمع المدني عموما ومن هذا المنطلق وجب على الدول العربية أن تعي الوضع الذي آلت إليه الجامعة وأن تصحح ما فاتها بالوفاء بالتزاماتها المالية، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المساهمات المسددة بلغت5%لغاية فيفري،2004 وسدت فقط 49% من الميزانية لعام 2003 بقيمة 35 مليون[2].

[1]بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

[2]بن نكاع عصام، المرجع نفسه، ص 145.

الخاتمة

عند تأسيس جامعة الدول العربية تم تحديد الأهداف التي يسعون إليها من وراء تأسيس هذه المنظمة، لكن بالرغم من تحديد أهدافها إلا أن جامعة الدول العربية فشلت في تحقيقها، الثورات العربية وضحت الأزمات والقضايا العربية المختلفة ونسبة العجز والخلل الذي تصدر جامعة الدول العربية ومواقفها في حلها، وعدم قدرتها على مواجهة التحديات، فكانت بواقع الحالمنظمة تسعى لتسيير النزاعات لا حلها، مفصلة على مقاس الأنظمة الاستبدادية، ولم تكن منظمة لتلبية تطلعاتالشعوب العربية.

أولا. النتائج:

تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج، وتكمن هذه النتائج في:

1. كان موقف جامعة الدول العربية مثارا للنقد سواء من حيث أدائها، أو من حيث آليات عملها، أومقدار درجة الالتزام والمصداقية بما تصدره من قرارات في مختلف الشؤون والقضايا، ولعل أبرزجوانب القصور الأساسية في عملها هو ميثاقها الحالي، إضافة الى عديد من المشاكل الأخرى،مثل الخلافات المتصاعدة بين أعضائها، وغياب المصداقية عن قرارات جامعة الدول العربية، وعدمالقدرة على الاتفاق بين الدول الأعضاء. حيث يبدو واضحا أن جامعة الدول العربية تواجه أزمةأداء لا أزمة وجود فأسباب وجودها قائمة والحاجة إلى دورها مستمرة، فكان موقف جامعة الدولالعربية إزاء مختلف القضايا ليس إلا انعكاسا لمواقف الدول الأعضاء، حيث أن جامعة الدولالعربية لا تمتلك موقفا خاصا بها، وفشلت في لعب دور واضح كقطب سياسيمؤثر في القرارالسياسي الدولي، ويملك القدرة على حسم القرارات والزام جميعالأطرافبها.فأين دورها في ظل ما يجري من أحداث واضطرابات في بعض البلدان العربية (فلسطين، تونس، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا، مصر)، وصحيح أن تعقد اجتماعات ولكن ما فائدةهذه الطوابير الفارغة مادامت لا ترسي حلولا لهذه المشاكل.

2. لقد واجهت جامعة الدول العربية العديد من التحديات خلال مراحل تطورها شكلت خطرا كبيرا على كيانها ووجودها، فالأزمات العربية التي حدثت في الفترة الأخيرة (ثورات الربيع العربي) تمثل عبئا خطيرا على جامعة الدول العربية. وقد شملت هذه التحديات المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية؛ ففي المجال السياسي دعمت الاستقلال لبعض الدول العربية إلا أنها لم تحقق في هذا الاستقلال، وفي المجال الاقتصادي والتجاري فقد حاولت تشجيع التعاون التجاري العربي لكن لايزال نمو التجارة العربية البينية متواضعا، فكان حجم

التجارة البينية بنسبة قليلة بواقع 9.2 %من إجمالي التجارة العربية الخارجية وفقا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، كما أنها حققت بعض المصالحات العربية على هامش مؤتمرات القمة، لكنها أخفقت في خلق التكامل الاقتصادي في تطوير العمل العربي المشترك والذي خرج عن كونه فاعلا إلى كونه هامشيا.

3. جامعة الدول العربية لا تملك صندوق مالي لتقديم المساعدات والدعم للدول العربيةالنامية أوالمنكوبة بعد تغير مساراتها السياسية وتدهور اقتصادها، بل إن معظم الدول الأعضاء فيالجامعة العربية لا يقومون بدفع اشتراكاتهم المفروضة عليهم.

4. تفتقر جامعة الدول العربية إلى آلية أو قوة ملزمة في تطبيق قراراتها وتنفيذها من قبل الدولالمعنية، مما يعتبر سببآخر لفقدان الجامعة لهيبتها ولأهمية وجودها.

5. أصبحت الشعوب العربية تواجه استعمارا داخليا يتمثل في أنظمة مستبدة طاغية، كما أصبح العالم العربي أكثر انكشافا وأشد عجزا بسبب الأطماع والتحديات الخارجية، وبدا هذاالعجز بوضوح من خلال ابتزاز أميركي واضح واستهتار علني بالحقوق العربية.

6. جامعة الدول العربية لا تملك صندوق مالي لتقديم المساعدات والدعم للدول العربية النامية او المنكوبة بعد تغير مساراتها السياسية وتدهور اقتصادها، بل ان معظم الدول الأعضاء في

الجامعة العربية ال يقومون بدفع اشتراكاتهم المفروضة عليهم.

ثانيا. الاقتراحات:

استنادا إلى ما توصلت اليه هذه الدراسة في خاتمتها والنتائج المتوصل إليها، نتوصل إلى مجموعة من الإقتراحات أهمها:

1. العمل بشكل فعال نحو التكامل الأمني والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعه العربية، والإكتمال لن يتم من دون توفر الإرادة السياسية. لذا لا بد من تحديد مصادر التهديد للأمن القومي العربي والعمل للتوصللكيفية التصدي لها، خاصة في ظل المستجدات على النظام الإقليمي العربي، والتصدي للتحديات الخارجية التي تعمل على إدارة الازمات العربية وليس حلها بغرضإفشال العالم العربي وتركه غارقا في صراعاته.

2. القيام ببعض التعديلات على ميثاق جامعة الدول العربية وفقا للأحداث التي استجدت بالنسبة للدول العربية، وبما يتماشى مع المواثيق الدولية المعاصرة ومحاكاة التجارب الناجحة مثل الاتحادالأوروبي.

3. الوقوف على حالة الشارع العربي و البحث عن الأسباب الأساسية من صلب الواقع، لإيجاد طريقة للتواصل بين جامعة الدول العربية و المجتمع العربي.

4. محاولة تنشيط التجارة البينية من خلال إنشاء أسواق عربية مشتركة،وتسهيل المعاملات التي تكون على الحدود، وإنشاء بنك للتنمية العربية و إلزام كل الأعضاء للمساهمة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. القانون رقم 01/05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
2. ميثاق جامعة الدول العربية، 22 مارس 1945.
3. ميثاق هيئة الأمم المتحددة 24 أكتوبر 1945.

المراجع:

1- الكتب:

1. الزبن منصور،**تشجيع الاستثمار وأثاره على التنميةالاقتصادية**،ط1، دار الراية،الأردن،2012.
2. پالنسبواساكڤيرونيك، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين والالجئين وطالبي اللجوء"، لشبكة أألورو–متوسطية لحقوق الإنسان، 2010.
3. حماد مجدي، **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**، المطابع السياسية، ط2، الكويت، 2007.
4. زلزلة عبد الحسن، **الدور الإقتصادي للجامعة العربية: جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1983.
5. عبد المنعم أحمد فارس، **جامعة الدول العربية 1945_1985: دراسة تاريخية سياسية**، د.د.ن، ط1، بيروت، 1986.
6. سعد الله عمر، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2006.

2- الدوريات:

1. صالح جواد الكاظم، دور جامعة الدول العربي في حل المنازعات العربية، بحث مقدم في ندوة مركز البحوث التابع لأكاديمية لاهاي للقانون الدولي،1974.

3- المقالات:

1. باخويةدريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب نموذجا)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة ادرار، الجزائر، 2014.
2. باخوية دريس،"**دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهابمنطقةالساحلوالمغربالعربي**"، مجلة دراساتو أبحاث، العدد 29، جامعة ادرار، الجزائر، 2017.
3. بلحاج الهواري، "**ثورات الربيع العربي: أسبابها نتائجها**"مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022.
4. بلقاسم منال، "اثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
5. بن جليل فرج عصام،"**أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10، العدد 03، الجزائر،2021.
6. كعسيس خلاصي خليدة، سفيان منصوري، "النظام الإقليمي العربي: بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 14، جامعة بومرداس، الجزائر، 2019.

4- الرسائل الجامعية:

1. حنيش الحاج،**التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

2. بلهاديزليخة،**النظام القانوني لجامعة الدول العربية،** مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الدولي والعلاقات العامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012-2013.

3. نابي عبد القادر،**دور جامعة الدول العربي في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: القانون العام، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

4. عبد الكريم محمد عماد عمر،**دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011/2017)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، تخصص: علوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2018.

5. المجذوب مصطفي عليأمحمد،**دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر**، مذكرة ماجستير في الشريعة والقانون، تخصص: شريعة وقانون، جامعة مولانا مالك إبراهيم، جمهورية أندونيسيا، 2014-2015

6. نايف حداد نور حسين، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2020.

5- المواقع الإلكترونية:

1. الاسطل محمد كمال محمد،"**الامن الجماعي العربي بين ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الأمم المتحدة**"، تاريخ النشر: 10 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2023، متاح على الرابط:
http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=354

2. الحر عبد المنعم، "**التسوية السِّلمية للنزاعات المسلحة في إطار ميثاق جامعة الدول العربية**"، تاريخ النشر: 13 جانفي 2014، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2023، متاح علىالرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395579

3. الذهبي عبد الحق، "**وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية**"، تاريخ النشر: 19 جانفي 2006، تاريخ الاطلاع: 16 مارس 2023، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=55134

4. الهباس خالد ، **جامعة الدول العربية و التعاون الدولي**، تاريخ النشر: 10 سبتمبر 2020، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2023، متاح على الرابط: https://arabaffairsonline.com/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

5. حجاج مراد،"**مستقبل الأمن الإقليمي العربي في بيئة دولية مضطربة: التحديات والفرص**"، تاريخ النشر: 8 ديسمبر 2018، تاريخ الإطلاع: 8 ماي 2023، متاح على الرابط: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7724

6. عبد الرسول هاني محمد،"**دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادي**"، تاريخ النشر: 4 افريل 2018، تاريخ الاطلاع: 1 جوان 2023، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=53483

7. ساخري محمد، "**جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات الحدودية العربية-العربية: دراسة في تقييم الدور والوسائل**"، تاريخ النشر: 06 جوان 2020، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2023، متاح على الرابط: https://www.politics-dz.com/ar/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D8%B1%D9%82-

%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9

8. سلامة معتز ، "**جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات**"، تاريخ النشر: 1 افريل 2013، تاريخ الإطلاع: 23 ماي 2023، متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/2013/04/21/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA

9. موسي على صالح ، "**دور جامعة الدول العربية في المجالات (الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية)**"، تاريخ النشر: 8 سبتمبر 2020، تاريخ الاطلاع: 07 ماي 2023، متاح على الرابط: https://arabaffairsonline.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/

فهرس المحتويات

مقدمة.....

المبحث الأول:

دور جامعة الدول العربية في تحقيق التعاون العربي.....1

المطلب الأول:

تحقيق التعاون العربي في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربي.....1

الفرع الأول: الصياغة القانونية لمبدأ التعاون الدولي في ميثاق جامعة الدول العربية.....2

أولا .اتفاقيات (التفاهم، التعاون) بين الأمانة العامة ووزارات الخارجية والجهات المناظرة في المنظمات الإقليمية والدولية.....3

ثانيا .منتديات التعاون العربي والحوارات الاستراتيجية.....4

ثالثا .آليات التعاون على مستوى القمة.....4

الفرع الثاني: مجالات التعاون العربي المشترك في ميثاق جامعة الدول العربية.....4

أولا. دور جامعة الدول العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك.....5

4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.....5

5- عقد التنمية العربية المشتركة.....6

6- القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.....7

ثانيا . دور جامعة الدول العربية في العمل الثقافي العربي المشترك.....8

1-التعاون العربي في مجال التربية والتعليم.....8

2-المجال الثقافي والسياحي.....10

3- مجال الآثار والتراث الحضاري.....10

المطلب الثاني:

تحقيق التعاون العربي في إطار الممارسة العملية.....11

الفرع الأول: تحقيق التعاون العربي في المجال الاقتصادي والاجتماعي.....11

الفرع الثاني: تحقيق التعاون العربي في المجال الثقافي.....13

المبحث الثاني:

دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية.....15

المطلب الأول:

تسوية النزاعات العربية في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.....15

الفرع الأول: الصياغة القانونية لمبدأ تسوية النزاعات في ميثاق جامعة الدول العربية....16

الفرع الثاني: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات العربية.....17

أولا . الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الدول العربية.....17

1- الوساطة.....17

2- التحكيم.....18

ثانيا . الوسائل المنصوص عليها في الوثائق الملحقة بالميثاق.....20

1- تسوية النزاعات في ظل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.....20

2- مجلس السلم والأمن العربي.....21

3- آلية الجامعة العربية للوقاية من المنازعات.....22

4- دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية ودورها في تسوية المنازعات العربية.....22

ثالثا . الوسائل السلمية المستحدثة.....23

1- المساعي الحميدة.....24

2- التوفيق أو المصالحة.....24

3- تقصي الحقائق.....25

المطلب الثاني:

تسوية النزاعات العربية في إطار الممارسة العملية.....26

الفرع الأول: النزاع العربي الإسرائيلي كقضية محورية.....27

الفرع الثاني: الخلافات العربية عموما والنزاعات الحدودية خاصة.....31

الفرع الثالث: ثورات الربيع العربي.....36

أولا. أسباب ثورات الربيع العربي.....36

1- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.....36

2- الأسباب السياسية.....37

3- الأسباب الخارجية.....38

ثانيا .نتائج ثورات الربيع العربي.....39

ثالثا . دور جامعة الدول العربية في ثورات الربيع العربي.....40

المبحث الثالث:

دور جامعة الدول العربية في تعزيز الامن القومي.....42

المطلب الأول :

الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء.....42

الفرع الأول: المساواة القانونية بين الدول الأعضاء.....42

الفرع الثاني: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.....44

المطلب الثاني:

حفظ السلم والأمن العربيين.....45

الفرع الأول: الحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء.....45

الفرع الثاني: تفعيل نظام الأمن العربي الجماعي.....46

الفصل الثاني:

التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية

المبحث الأول:

واقع النظام الإقليمي العربـــي.....48

المطلب الأول:

تأثيرات الضعف الأمني والاقتصادي للأنظمة العربية.....48

الفرع الأول: تأثيرات الضعف الأمني للأنظمـــة العربية.....49

أولا. تعقيدات الظاهرة الإرهابية.....49

1-التعقيدات الأمنية للظاهرة الإرهابية في الدول العربية.....51

2-التعقيدات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية في الدول العربية.....54

ثانيا. انتشار الأسلحة في المنطقة العربية.....53

ثالثا. الهجرة غير الشرعية ومشاكل اللجـوء.....54

رابعا. تقييد المجال الدفاعي والعسكـري العربي.....55

الفرع الثاني: تأثيرات الضعف الاقتصادي للأنظمة العربية.....56

أولا. هشاشة الاقتصاد العربي.....56

ثانيا. تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.....57

ثالثا. المنافسة الاقتصادية العالمية وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي.....58

المطلب الثاني:

تأثير التهديدات الإقليمية للأنظمة العربية.....59

الفرع الأول: تأثير التهديدات الداخلية (العربية).....59

الفرع الثاني: تأثير التهديدات الخارجية (الدولية).....61

المبحث الثاني:

أفاق إصلاح جامعة الدول العربية.....63

المطلب الأول:

مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية.....63

الفرع الأول: عوائق إصلاح جامعة الدول العربية.....63

أولا. العوائق السياسية والاقتصادية.....63

ثانيا. العوائق التنظيمية.....65

الفرع الثاني: مضمون المبادرات الرسمية لإصلاح جامعة الدول العربية.....65

أولا. المبادرة الليبية.....66

ثانيا. المبادرة السعودية.....67

ثالثا. المبادرة الأردنية.....69

المطلب الثاني:

متطلبات إصلاح جامعة الدول العربية.....70

الفرع الأول: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية.....70

الفرع الثاني: الإصلاح الإداري والسياسي.....72

الفرع الثالث: الإصلاح المالي.....74

الخاتمة.....

قائمة المصادر والمراجع.....

الفهرس.....

الملخص:

تتمثل هذه الدراسة في دور جامعة الدول العربية في ادارة القضايا العربية التيواجهت الوطن العربي بعد ثورات الربيع العربي، وهدفت الدراسة الى بيان تأثيرالسيادة في نجاح او فشل دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات العربية، وتوضيح أهمالتحديات التي و اجهت جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،ومما توصلت اليه الدراسة في نتائجهاان دور الجامعة العربية كان انعكاس لإرادات الأنظمة السياسية وحكامها، وليست انعكاسا لإرادات الشعوب بالمطلق،وان الجامعة استخدمت كأداة لتحقيق مصالح فردية من قبل الأعضاءالأقوى، وكذلك ارادت السيطرة على النزاعات العربية لا حلها.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية، ادارة القضايا العربية، الأزمات العربية.

Abstract:

The study was aimed at showing the impact of sovereignty on the success or failure of the role of the League of Arab States in resolving Arab crises, and clarifying the most important challenges that faced the League of Arab States in resolving Arab issues. The study used a descriptive and analytical approach. The study concluded in its conclusions that the role of the Arab League was a reflection of the will of political regimes and their rulers, not a reflection of the will of peoples at all, and that the League was used as a tool To achieve individual interests by the stronger members, as well as wanting to control Arab conflicts not resolve them.

Keywords:League of Arab States, management of Arab issues, Arab crises.